بسم الله الرحمن الرحيم

الشرق العربي

إشراقة

العدد: ٧٨
شهرية تصدر عن
كليات الشرق العربي
غرة رمضان ١٤٤٧ هـ الموافق ١٨ فبراير ٢٠٢٦م

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

٢ محاضرة توعوية عن آثار الفكر المتطرف

٣ عطفا على قصيدة محاضرة عن بعد

٨ ٨) حصول مركز البحوث على الاعتراف الدولي (ROR) تميز للكليات

١٦ حملة تبرع بالدم في الكليات

منسوبو الكليات ينقلون تهانيهم للقيادة الرشيدة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

رفع لمقام خادم الحرمين وسمو ولي عهده التهاني الرمضانية الفيصل:

تحت قيادة حكيمة يأتي شهر رمضان المبارك والمملكة تواصل مسيرتها التنموية الشاملة

كتب خالد الخضري

رفع معالي رئيس مجلس الأمناء الأستاذ الدكتور عبدالله بن محمد الفيصل إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، حفظهما الله، أطيب التهاني والتبريكات بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، سائلاً الله العلي القدير أن يعيده على الشعب السعودي الكريم، والأمتين العربية والإسلامية، بالخير واليمن والبركات.

كما قدم رئيس مجلس الأمناء تهانيه لمنسوبي كليات الشرق العربي من مسؤولين وعمداء وأعضاء هيئة التدريس، والطاقم الإداري وطلاب الكليات، سائلا الله العلي القدير أن يعيده عليهم بالخير واليمن والبركات.

وعبّر معاليه عن بالغ اعتزازه وامتنانه لما توليه القيادة الرشيدة من اهتمام كبير بالعلم والتعليم، مؤكدًا أن شهر رمضان المبارك يمثل مناسبة عظيمة لتعزيز قيم العمل والإخلاص والانتماء الوطني، وقال:

إن حلول شهر رمضان المبارك يأتي هذا العام والمملكة العربية السعودية تواصل مسيرتها التنموية الشاملة، بقيادة حكيمة جعلت من الإنسان محور التنمية وغايتها، وأسهمت في توفير بيئة تعليمية متقدمة تمكّن الجامعات من أداء دورها العلمي والوطني على أكمل وجه.

وأضاف أن ما تحظى به الجامعات السعودية من دعم سخي ورؤية واضحة، انعكس إيجابًا على جودة المخرجات الأكاديمية، وأسهم في تعزيز مكانة المملكة إقليميًا ودوليًا في مجالات التعليم والبحث والابتكار.

تفاصيل أكثر في صفحات العدد

توقيع عقود مع المركز الوطني للتقويم تعزيزا لاعتماد البرامج الأكاديمية للكليات

بندر الذرحاني- إشراقة

وقّعت كليات الشرق العربي ثلاثة عقود لتنفيذ الدراسة التقويمية لاعتماد ثلاثة برامج مع المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي ضمن مساعيها المتواصلة لتحقيق أعلى معايير الجودة والارتقاء بمستوى نواتج التعلم.

وجرى توقيع العقود خلال استقبال رئيس مجلس الأمناء بكليات الشرق العربي الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد الفيصل المدير التنفيذي للمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، الدكتور محمد بن صالح باشماخ والدكتور بندر بن عبد الرحمن الخيال مدير عام الاعتماد البرامجي والوفد المرافق.

وأكد نائب رئيس مجلس الأمناء الأستاذ الدكتور عبد الله السلمان أن هذه الخطوة تمثل امتدادًا لنهج الكليات في تطوير برامجها الأكاديمية وفق أسس علمية ومعايير معتمدة، مؤكدًا أن الاعتماد البرامجي يعد أحد المرتكزات

الرئيسة لضمان جودة التعليم، وتحقيق التحسين المستمر في البرامج الدراسية.

وأشار إلى أن كليات الشرق العربي تعمل بشكل منهجي على مواءمة برامجها الأكاديمية مع متطلبات الاعتماد، بما يسهم في تعزيز كفاءة المخرجات التعليمية، ويدعم تنافسية البرامج على المستوى الوطني.

تفاصيل أكثر في الداخل

افتتاحية العدد

أ. د. سعيد بن تركي المله

عميد كلية الدراسات العليا

تعزيز الحضور الأكاديمي للكليات

في عالم لم تعد فيه المعرفةً تكتفي بالإنتاج المحلي، بل تُقاس بقدرتها على الحضور والتأثير عالميًا، يبرز حصول كليات الشرق العربي على الاعتراف الدولي ضمن السجل العالمي للمؤسسات البحثية (ROR) بوصفه إنجازًا استراتيجيًا يتجاوز كونه تصنيفًا تقنيًا، ليشكّل علامة فارقة في مسار النضج الأكاديمي والمؤسسي للكليات.

هذا الاعتراف الدولي لا يمنح الكليات هوية بحثية دقيقة فحسب، بل يضع إنتاجها العلمي في سياقه الصحيح داخل المنظومة العالمية للبحث والمعرفة، بما يضمن توحيد الانتماء المؤسسي للأبحاث المنشورة، ويعزز من موثوقية البيانات البحثية المتداولة في قواعد المعلومات الدولية. وهو ما ينعكس مباشرة على جودة التوثيق، ودقة القياس، وعدالة التقييم في مؤشرات الأداء الأكاديمي.

كما يسهم هذا الاعتماد في تعزيز الحضور الأكاديمي لكليات الشرق العربي في التصنيفات العالمية، ويدعم قدرتها على المنافسة العلمية، ويمنح باحثيها منصة معترفًا بها تتيح لأعمالهم العلمية الانتشار والتأثير خارج الحدود الجغرافية. ولا يقل أهمية عن ذلك ما يفتحه هذا الاعتراف من آفاق واسعة للتعاون الدولي، والشراكات البحثية العابرة للحدود، وفرص التمويل والمنح التي باتت تشترط وضوح الهوية المؤسسية وموثوقية البيانات البحثية.

إن إدراج كليات الشرق العربي ضمن السجل العالمي للمؤسسات البحثية يؤكد أن الاستثمار في البحث العلمي وبناء المنظومة الأكاديمية على أسس مؤسسية صلبة، هو الطريق الأقصر نحو التميز، والرهان الأضمن للحضور المستدام في خارطة المعرفة العالمية.

نضمتها الكليات:

محاضرة توعوية عن آثار الفكر المتطرف وسبل معالجته

تعزيز الوعي والوقاية الفكرية ركيزة أساسية في تحقيق الأمن والاستقرار

بندر الذرحاني- إشراقة

برعاية نائب رئيس مجلس أمناء كليات الشرق العربي الأستاذ الدكتور عبد الله بن سلمان السلمان، نظّمت وحدة التوعية الفكرية في الكليات، محاضرة توعوية بعنوان «آثار الفكر المتطرف على المجتمع وسبل علاجها»

قدّم المحاضرة كلٌّ من العقيد تركي بن مقبل الحربي، المتحدث باسم رئاسة أمن الدولة، والمقدم مهند بن سعود الطيار، المتحدث باسم المباحث العامة، حيث تناولا مفهوم الفكر المتطرف، وسماته ومظاهره، والآثار السلبية المترتبة عليه على الفرد والمجتمع، إضافة إلى استعراض سبل الوقاية والمعالجة، والدور المشترك بين الجهات الأمنية والمؤسسات التعليمية في حماية النشء من الانحرافات الفكرية.

وأوضح المتحدثان أن المملكة العربية السعودية تبذل جهودًا كبيرة في مواجهة الفكر المتطرف، من خلال منظومة متكاملة تجمع بين العمل الأمني والتوعوي والفكري، مشيرين إلى أن

تعزيز الوعي والوقاية الفكرية يمثلان ركيزة أساسية في تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي.

من جانبه، أكّد رئيس اللجنة الإشرافية على وحدة التوعية الفكرية، الأستاذ الدكتور سعيد بن تركي المله، أن تنظيم هذه المحاضرة يأتي امتدادًا لرسالة الكليات التعليمية والمجتمعية، وحرصها على دعم المبادرات التوعوية التي تسهم في بناء بيئة تعليمية آمنة فكريًا، وتعزيز قيم الانتماء والاعتدال، بما يواكب تطلعات القيادة الرشيدة ويخدم المجتمع.

وفي ختام المحاضرة، قدّمت مشرفة وحدة التوعية الفكرية الدكتورة تهاني بنت عبيد الرويلي شكرها وتقديرها للمتحدثين على ما قدّماه من طرح ثري، مؤكدةً أن هذه المحاضرة تأتي ضمن برامج الوحدة الّهادفة إلى نشر ثقافة الاعتدال وتعزيز المسؤولية الوطنية لدى منسوبي الكليات.

حضر المحاضرة عمداء الكليات ووكلائها ومستشاريها، وأعضاء هيئة التدريس وعدد من طلبة الكليات.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود الكليات لتعزيز الوعي الفكري وترسيخ قيم الوسطية والاعتدال، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتأكيدًا على أهمية الدور التكاملي للمؤسسات التعليمية في مواجهة الأفكار المتطرفة وتعزيز الأمن الفكري.

داخل الكليات ورشة مواكبة النضج الرقمي تشهد تفاعلاً

إبراهيم الطلاسي ـ إشراقة

بحضور عميد كلية الدراسات التطبيقية الأستاذ الدكتور خالد بن عبد الله الخثلان وأعضاء هيئة التدريس وعدد من طلبة الكليات، نظم قسم الحاسب الآلي في كليات الشرق العربي ورشة عمل بعنوان (النضج الرقمي للجامعات في عصر الذكاء الاصطناعي: كيف نعلم، وكيف نبحث، وكيف نبتكر)،

وقدّم الورشة الدكتور محمد شلتوت، أستاذ تكنولوجيا التعليم المشارك، حيث استعرض نماذج تطبيقية وتجارب عالمية ناجحة في مجال التحول الرقمي الجامعي، مؤكدًا أن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي يُعدّ ركيزة أساسية لبناء مؤسسات تعليمية قادرة على الابتكار والمنافسة في عصر اقتصاد المعرفة.

وشهدت الورشة تفاعلًا من الحضور، عكس وعيًا متزايدًا بأهمية تبنّي ثقافة رقمية شاملة داخل البيئة الجامعية، وتعزيز مهارات المستقبل لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة على حدٍّ سواء. كما ناقش الدكتور شلتوت أبرز التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي، وسبل تجاوزها من خلال التخطيط الاستراتيجي وبناء القدرات البشرية.

وتأتي هذه الورشة ضمن سلسلة من المبادرات النوعية التي تنظمها كليات الشرق العربي دعمًا لمسيرة التحول الرقمي، وترسيخًا لدورها الأكاديمي والمجتمعي في إعداد جيل قادر على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بوعي واحترافية، وصناعة مستقبل تعليمي أكثر مرونة وكفاءة واستدامة.

وفي ختام اللقاء، كرّم عميد كلية الدراسات التطبيقية الأستاذ الدكتور خالد بن عبد الله الخثلان مقدّم الورشة الدكتور محمد شلتوت بدرع تذكاري، كما سلّم سعادته شهاداتٍ دولية احترافية لعدد من الطلبةً في مجالي الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي ثم التقطت بعد ذلك الصور التذكارية.

عطفا على قصيدة محاضرة عن بعد: :

التعليم عن بُعد «ثورة رقمية»

المملكة تحقق تقدماً متميزاً في مجالات دعم التعليم (عن بُعد)

عطفاً على قصيدة معالي الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن محمد الفيصل؛ بعنوان (محاضرة عن بعد بين أب وابنه).

وما أعقبه من مقال فضيلة الأستاذ الدكتور/ محمد بن يحيى النجيمي، الواردة بالعدد (٧٦) بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٥م.

والذي تناولا فيه رأيهما في التعليم الحضوري وأهميته وتفضيله على التعليم عن بُعد

ومما لا شك فيه أن كليهما من العلماء، يُؤخذ من بحور علمهما وخبراتهما التي يُستنار بها في طريق العلم.

ولكوني أحد المتعلمين والمتلمذين والمستفيدين من بحور علمهما وخبراتهما فلا أجد حرجاً في أن أقدم رأياً آخر بين أيديهما، ليس اختلافاً مع توجهما، بل إنه وبلا شك: أن الأصل في التعليم هو تلقي الطالب العلم مباشرةً من مُعلمه، وإنما رغبت في إبراز الوجه الإيجابي للتعليم عن بُعد، حتى لا يظن متوهم أن العالمين الجليلين يهدران قيمة التعليم عن بُعد، وذلك - يقيناً - خلاف توجهما.

فلم يعد التعليم عن بُعد مجرد خيار ثانوي أو استجابة للأزمات؛ بل تحول اليوم إلى «العمود الفقري» للمنظومات المهنية والتعليمية العالمية والمحلية كذلك، لمواكبة تسارع وتيرة التحول الرقمي، وتناقل وتبادل العلم والخبرات من دولة إلى أخرى، وللتعليم عن بُعد كثير من المزايا، نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر في الآتي:

- المرونة المطلقة: لم يعد الطالب مقيداً بجدول زمني، بل يمكنه الوصول إلى دروسه في أي وقت ومن أي مكان.
- تخصيص التعلم: بفضل التقنيات الحديثة، يتم تصميم المسارات التعليمية

طلعت ناقرو

لتناسب سرعة استيعاب كل طالب، بدلا من أسلوب «المنهج الموحد للجميع».

- التوفير: تقليل وقت ونفقات التنقل، السكن الجامعي، والكتب الورقية، وعدد المباني وسعتها ... إلخ.
- تنمية مهارات المستقبل: يكتسب الطلاب مهارات تقنية، وتنظيم الوقت، والتعامل مع الأدوات الرقمية بشكل تلقائي، وهي مهارات من متطلبات سوق العمل الحديث وبشدة.

أحدث ما توصل إليه العالم في التعليم عن بعد:

إن التعليم عن بعد اليوم ليس مجرد نقل للمعلومة، بل هو إعادة صياغة للعقل البشري ليتناسب مع عصر الذكاء والسرعة.

التعليم الغامر:

باستخدام تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز، يمكن لطلاب الطب الآن التعلم على إجراء عمليات جراحية افتراضية معقدة، كما يمكن لطلاب التاريخ «السير» في شوارع روما القديمة أو زيارة الأهرامات في عصر بنائها، مما يحول المعلومة النظرية إلى تجربة حسية عميقة.

كما يمكن لطالب الطيران التدريب على قيادة الطائرة سواءً المدنية أو الحربية من خلال غرفة قيادة افتراضية عن بعد.

المعامل الافتراضية:

استطاعت الجامعات العالمية التغلب على عقبة المختبرات المكلفة والحساسة عبر «المعامل السحابية»، حيث يمكن لطلاب الكيمياء والفيزياء إجراء التجارب الخطرة في بيئة افتراضية آمنة وبنتائج دقيقة تماماً كالواقع.

تطبيقات عملية خيالية:

باتت «الرقمنة» هي المحرك الأساسي للعالم، ولم يعد التواصل عن بعد مجرد وسيلة لعقد اجتماعات الشركات أو التعليم الإلكتروني، بل اقتحم أشد المجالات حساسية واتصالاً بحياة الإنسان وحريته. من مشارط الجراحين التي تُدار عبر القارات، إلى منصات القضاء التي تحقق العدالة عبر الشاشات، فنشهد بذلك ثورة تقنية تُلغي الحدود الجغرافية وتختصر الزمن.

فتُعد الجراحة عن بُعد واحدة من أكثر تطبيقات التكنولوجيا إبهاراً. ولم يعد المريض مضطراً للسفر آلاف الأميال للوصول إلى جراح عالمي؛ فبفضل تقنيات الروبوتات الطبية واتصالات الجيل الخامس، أصبح بإمكان الجراح إجراء عمليات معقدة لمريض يتواجد في مدينة أخرى أو حتى قارة مختلفة.

المحاكمات عن بعد.. العدالة في العصر الرقمي

على الجانب الآخر، أحدثت تقنيات التواصل المرئي ثورة في الأنظمة القضائية، فيما يُعرف بـ «التقاضي الإلكتروني». لم يعد حضور أطراف الدعوى إلى قاعة المحكمة شرطاً في كل القضايا، مما وفر جهداً ومالاً هائلين على الدولة والمتقاضين.

رؤية 2030 وما تقوم به المملكة من جهود:

تُعد المملكة العربية السعودية اليوم نموذجاً عالمياً ملهماً في تبني الحكومية تقنيات التواصل عن بُعد.

حققت المملكة العربية السعودية ترتيباً متقدماً جداً في الرقمنة لعام ٢٠٢٥، حيث احتلت المركز الأول عربياً والثاني عالمياً في «مؤشر نضج الحكومة الرقمية، حيث جعلت «رؤية ٢٠٣٠» من التحول الرقمي عموداً فقرياً لرفع كفاءة الخدمات الحكومية وتحسين جودة الحياة. في قطاعي الصحة والقضاء، انتقلت المملكة من مرحلة «التجربة» إلى مرحلة «الريادة» من خلال مبادرات نوعية وملموسة.

فقد نجحت المملكة في إجراء عمليات جراحية دقيقة باستخدام الروبوتات والجيل الخامس، حيث يتم ربط جراحين استشاريين في المستشفيات الكبرى مع أطباء في مناطق نائية للإشراف على العمليات المعقدة أو إجرائها افتراضياً.

وقد حققت المملكة تقدماً متميزاً في مجالات دعم التعليم الإلكتروني (عن بُعد) ومن ذلك اصدار المركز الوطني للتعليم الإلكتروني القواعد التنفيذية للائحة التعليم الإلكتروني لعام ٢٠٢٥، وقد نصت المادة السادسة من الأحكام العامة من تلك القواعد على أن تُعد الشهادات الممنوحة من خلال برامج التعليم الإلكتروني المرخصة من المركز، معادلة للشهادات الممنوحة في التعليم الاعتيادي، وتحظى بنفس الاعتراف ولا يجوز التمييز بينهما، أو الإشارة إلى نمط التعليم في الشهادة الممنوحة، كما نصت المادة السابعة من ذات القواعد على أن تلتزم جميع الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية المحلية أو الدولية التي تقدم تعليماً أو تدريباً بأحد أنماط التعليم الإلكتروني داخل المملكة وتمنح عليه شهادة إتمام.

الخلاصة: إن ما تحققه المملكة اليوم هو تجسيد لـ «المجتمع الحيوي» و «الاقتصاد المزدهر»، حيث أصبحت التقنية أداة لتمكين الإنسان وضمان حقوقه وصحته بأعلى معايير الجودة العالمية.

أخيراً: فذلك إسهام مني بسيط من فيض علم معالي الأستاذ الدكتور/ عبد الله الفيصل، وسعادة الأستاذ الدكتور/ محمد النجيمي، وإنني على يقين مِن تقبلهما لرأي المتواضع لِمَّا عهدته منهما من تواضع العالم.

«محاضرة عن بعد بين أب وابنه»

معالي أ.د. عبدالله الفيصل

سعدنا في صحيفة إشراقة ب» قصيدة ظريفة»، من معالي الأستاذ الدكتور عبدالله الفيصل مشرف عام الكليات، التي جاءت على شكل حوار لطيف بين أب وابنه، لتعبر عن واقع التعليم الحديث مع تطبيق الدراسة عن بعد، دعونا نستمتع بها:

سألتـــــه في دهشـــة ... ما سر تـــرك الجامعـــة
أراك عنـــــدي جالســـاً ... والشـــمس تبـــدو ساطعـــة
بـــل ساعتـــي في معصمـــي ... تشـــير نحـــو التاسعـــة
أختـــك مـــن غدوتهـــا ... لـــما تريـــد جامعـــة
حقيبـــة ممـــلوءة ... بـــكل كتـــب نافعـــة
غـــدت إلى مكتبهـــا ... قبـــل تمـــام السابعـــة
أخـــوك أحمـــد ... راكضـــا وأمـــه تودعـــه
طـــابوره يحبـــه ... أحمـــد مـــن لوامعـــه
حتـــى طيـــور بيتنـــا ... طـــارت صباحـــاً جائعـــة
تبحـــث عـــن مطعمهـــا ... لرزقهـــا مسارعـــة
أو عشهـــا تجمعـــه ... لجمعـــة متابعـــة
* * * * * * * * * *
أجـــا بنـــي مبتهجـــاً ... بكلمـــات قاطعـــة
عـــن بعـــد صـــار درسنـــا ... في البيـــت لا في الجامعـــة
عـــلى ســـريري اضطجـــع ... غرفـــة نومـــي وادعـــه
افتـــح جـــوالي كمـــن ... يفيـــد بالمتابعـــة
وصـــوت أســـتاذي بـــه ... يصـــم أذن سامعـــه
أظهـــر وجهـــي مـــرة ... لكـــي يرانـــي سامعـــه
وبعدهـــا في غفـــوة ... محبـــوبة وهاجعـــه
* * * * * * * * * *
هـــذا جوابـــي يـــا أبـــي ... مـــن دون مـــا مصانعـــه

١٤٤٧/٠٥/١٩هـ

تعليقا على قصيدة :

«محاضرة عن بعد بين أب وابنه»

قرأت قصيدة معالي الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد الفيصل، رئيس مجلس الأمناء، والمشرف العام على كليات الشرق العربي بعنوان (محاضرة عن بعد بين أب وابنه):

فألفيت القصيدة مائعة ممتعة شائقة قد تضمنت حقيقة لا ينكرها إلا مكابر، وهي أن التعليم عن بعد تعتريه عيوب كثيرة ، ولولا لم يكن منها إلا أن الطالب يفتقد المناخ الجامعي، وهيبة الحضور ووقار القاعة الدراسية حتى لو زعم الطالب أنه يتابع، ولا يستطيع الأستاذ أن يتابع كل طالب على حدة مما يضيع الدرس وتنضاءل الفائدة إن لم تنعدم، وقد رأينا أن بعضهم يحضر الدرس على سريره الوثير وغرفته المجهزة للراحة، والنوم ، وقد رأينا تلك التجربة في أزمة كورونا رأينا العجب من الطلاب وصدق معالي الأستاذ الدكتور عبد الله عندما قال :

«عـــلى ســـريري أضطجع
غرفـــة نـــومي وادعـــة
أفتـــح جـــوالي كمـــن
يفيـــد بالمتـــابعة
وصوت أستاذي به
يصم أذن سامعة....»

وهذا يذكرنا بسيرة السلف الصالح فكانت المساجد بما فيها من حرمة ومهابة وقداسة موضعا للدرس والمدارسة في جميع العلوم الرياضيات والكيمياء والطب والشريعة مما يعين الطالب على الانتباه والاستيعاب .

وإني أعلم أن كثيرا من الناس من طلاب وأساتذة ربما لا يعجبهم هذا مدعين توفير الأوقات وتخفيف الزحام ، فنقول العلم شريف عالي المقام لا ينال براحة البدن ، ولذا كان التعليم عن بعد مضاره أكثر من نفعه، كما أن الحضور لقاعات الدرس يربط ويكوّن علاقة بين الأستاذ وتلاميذه وفيه نوع من الألفة، والترابط الاجتماعي.

وأذكر حين كانت في جائحة كرونا فتفاجأت بالطلاب فلم أعرفهم لأني لم أرهم مطلقا، وهذا ينافي منافع التعليم.

كما أنك لا تدري هل يتابعونك الطلاب أم لا يتابعونك وربما يكون الطالب منهم مشغولا حاضرا ويشق على المدرس تنبيههم للدرس

أ.د محمد بن يحيى النجيمي

مما يضيع الوقت بلا فائدة.

فيا من تأيدون التعليم عن بعد تأملوا وانظروا لمنافع الحضور لقاعات الدرس وانظروا لمضاره ، فضلا عن أنّا نعاني في الوطن العربي من تدن في مستوى التعليم .

أ.د محمد بن يحيى النجيمي
عضو هيئة التدريس في الكليات

في وقت سابق وفي يومها العالمي:

كليات الشرق العربي تحتفي بجماليات اللغة العربية

أ. د. السلمان: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية له جهود كبيرة في خدمة لغتنا الجميلة

بندر الذرحاني ـ إشراقة

بحضور نائب رئيس مجلس أمناء كليات الشرق العربي الأستاذ الدكتور عبد الله بن سلمان السلمان، وعدد من عمداء الكليات، وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية، وجمع من طلبة الكليات، احتفلت كليات الشرق العربي في وقت سابق، باليوم العالمي للغة العربية، حيث أقام قسم العلوم المساندة بالكليات معرضًا ثقافيًا، احتفاءً بهذه المناسبة، استعرض من خلاله جماليات اللغة العربية وثراءها الفني والمعرفي.

وخلال افتتاح المعرض، أكد نائب رئيس مجلس أمناء الكليات الأستاذ الدكتور عبد الله السلمان أن اليوم العالمي للغة العربية يمثل مناسبة مهمة لتجديد الاعتزاز بهذه اللغة العريقة، وتسليط الضوء على مكانتها العالمية ودورها المحوري في بناء الحضارات وصناعة الوعي الإنساني، وارتباطها الوثيق بالفكر والهوية والانتماء. كما ثمّن اهتمام القيادة الرشيدة – حفظها الله – باللغة العربية، وما يحظى به هذا الاهتمام من دعم ورعاية من خلال مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، وجهوده في خدمة اللغة العربية وتعزيز حضورها محليًا وعالميًا.

وأشاد «السلمان» بالجهود المبذولة من القائمين على تنظيم المعرض، مؤكدًا أن مثل هذه الفعاليات الثقافية تعكس رسالة كليات الشرق العربي في دعم الأنشطة المعرفية، وتنمية الوعي اللغوي لدى الطلبة.

وأوضح رئيس قسم العلوم المساندة الدكتور فيصل بن محمد العميري أن تنظيم هذا المعرض يأتي ضمن حرص كليات الشرق العربي على تعزيز الهوية اللغوية، وترسيخ مكانة اللغة العربية بوصفها ركيزة أساسية للثقافة والمعرفة، وأداة فاعلة في بناء الوعي العلمي والحضاري، مشيرًا إلى أن الاحتفاء بهذه المناسبة العالمية يعكس التزام الكليات بدورها الأكاديمي والثقافي في خدمة اللغة العربية وتعزيز حضورها في البيئة التعليمية.

من جانبه، أوضح مستشار الكليات أن هذه الفعالية تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية اللغة العربية، وتشجيع الطلبة على التفاعل الإيجابي معها، وتنمية مهاراتهم اللغوية والإبداعية عبر عروض تجمع بين المعرفة والمتعة، مؤكدًا أن المعرض يأتي تأكيدًا على اهتمام الكليات باللغة العربية، وتفاعلها مع توجيهات وزارة التعليم في تفعيل اليوم العالمي للغة العربية وإبراز دورها في المسيرة التعليمية.

واشتمل المعرض على لوحات تعريفية أبرزت جماليات اللغة العربية في مجالات متعددة، إلى جانب عرض قصائد ومساجلات شعرية، وفيلم مرئي عن فنون الخط العربي، مع تسليط الضوء على مكانة اللغة العربية وتطورها عبر العصور، ودورها الحضاري في نقل العلوم والمعارف الإنسانية، إضافة إلى تقديم إحصائيات ومعلومات حول عدد مفرداتها وانتشارها عالميًا.

وحظي المعرض بتفاعل لافت من الطلبة والطالبات ومنسوبي الكليات، الذين أشادوا بمحتواه، مؤكدين أن مثل هذه الفعاليات تسهم في تعزيز حضور اللغة العربية في الأوساط التعليمية، وترسيخ قيم المحافظة عليها والاعتزاز بها، بما يواكب متطلبات العصر ويصون أصالتها.

الكليات تشارك في الملتقى السنوي للجامعات

مندوب إشراقة

شاركت كليات الشرق العربي في ملتقى الجامعات السنوي، الذي نظمته مدارس قرطبة المتقدمة الأهلية، بمشاركة واسعة من الجامعات الحكومية والأهلية، وبحضور لافت من الطلبة.

وجاءت مشاركة كليات الشرق العربي انطلاقًا من دورها الريادي في دعم المبادرات التعليمية المجتمعية، وحرصها على الإسهام في توعية الطلبة بالمسارات الجامعية والتخصصات المستقبلية، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، بما يعزز جودة القرار الأكاديمي لدى الطلبة في مختلف مراحلهم الدراسية.

وشهد جناح كليات الشرق العربي تفاعلًا كبيرًا من الزوار، حيث قُدم تعريف شامل بالكليات وبرامجها الأكاديمية، واستُعرضت التخصصات النوعية التي تلبي احتياجات سوق العمل، إلى جانب الإجابة عن استفسارات الطلبة حول آليات القبول، والمسارات المهنية، وفرص التطوير الأكاديمي. كما حرص ممثلو الكليات من قسم العلاقات العامة على تقديم الإرشاد الأكاديمي المباشر، دعمًا للطلبة وتمكينًا لهم من اختيار تخصصاتهم المستقبلية بثقة ووعي.

وأكدت كليات الشرق العربي أن مشاركتها في الملتقى تأتي ضمن التزامها بتعزيز الشراكة مع المؤسسات التعليمية، وتفعيل دور المسؤولية المجتمعية، والمساهمة في المبادرات التي تخدم العملية التعليمية وتدعم التنمية المعرفية. كما ثمّنت الكليات الجهود التنظيمية المتميزة لمدارس قرطبة المتقدمة الأهلية، وما قدمته من نموذج ناجح في تنظيم الفعاليات التعليمية الهادفة.

وفي ختام الملتقى، أعربت كليات الشرق العربي عن اعتزازها بالمشاركة، مؤكدة استمرارها في دعم الملتقيات التعليمية النوعية التي تسهم في بناء جيل واعٍ ومؤهل، قادر على مواكبة تطلعات المستقبل التّعليمية والمهنية.

كليات الشرق العربي تختتم مشاركتها في معرض الدفاع العالمي وتعزز شراكاتها في القطاع العسكري

اختتمت كليات الشرق العربي مشاركتها في معرض الدفاع العالمي٢٠٢٦، خلال الفترة من ٢٠-٢٤/ ٨ /١٤٤٧هـ الموافق ٨-١٢ /٢/ ٢٠٢٦م في حضور يعكس مكانتها الأكاديمية ودورها المتنامي في دعم التكامل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع العسكري، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية في المجالات الدفاعية والأمنية.

وجاءت المشاركة بتوجيه من معالي رئيس مجلس الأمناء الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد الفيصل وبمتابعة وحضور سعادة نائب رئيس مجلس الأمناء أ.د. عبد الله بن سلمان السلمان، الذي أكد أن مشاركة الكليات في هذا الحدث الدولي تمثل امتدادًا لرسالتها الأكاديمية والبحثية، وحرصها على مواكبة مستجدات الصناعات الدفاعية، وتعزيز التعاون مع الجهات ذات العلاقة، بما يسهم في دعم مستهدفات التنمية الوطنية وبناء الكفاءات المتخصصة في القطاعات الحيوية.

وشهد جناح الكليات حضور عدد من قيادات الكليات إضافة إلى مجموعة من طلاب وطالبات الكليات، الذين اطلعوا على أبرز التقنيات والتطورات في مجال الابتكارات والأنظمة الدفاعية، وتعرفوا على أحدث الحلول والتطبيقات التقنية المعروضة من قبل الجهات المشاركة في المعرض.

واستعرض الجناح عددًا من الأبحاث العلمية المتخصصة في الدراسات الأمنية والعسكرية، إلى جانب مشروعات طلابية تطبيقية عكست مستوى التأهيل الأكاديمي والبحثي الذي تقدمه الكليات، وحرصها على ربط الجوانب النظرية بالتطبيقات العملية في القطاعات الاستراتيجية. كما تضمن الجناح عرضًا لإحصاءات تعكس تطور البرامج الأكاديمية والشراكات المؤسسية، وجهود الكليات في دعم التكامل المعرفي مع الجهات ذات العلاقة في القطاع العسكري.

وشهد الجناح تفاعلًا وحضوراً لافتًا من الزوار والمتخصصين، حيث جرى تبادل النقاشات حول آفاق التعاون المشترك، واستعراض فرص تطوير البرامج الأكاديمية والبحثية بما يواكب التحولات المتسارعة في التقنيات الدفاعية، ويسهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة قادرة على الإسهام بفاعلية في المنظومة الأمنية.

وتؤكد هذه المشاركة حرص كليات الشرق العربي على الحضور الفاعل في المنصات الدولية ذات الطابع الاستراتيجي، وتعزيز شبكة شراكاتها في القطاع العسكري، بما يرسخ مكانتها كمؤسسة أكاديمية تسهم في إنتاج المعرفة المتخصصة، وتمكين الكفاءات الوطنية، ودعم مسيرة التطوير بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠

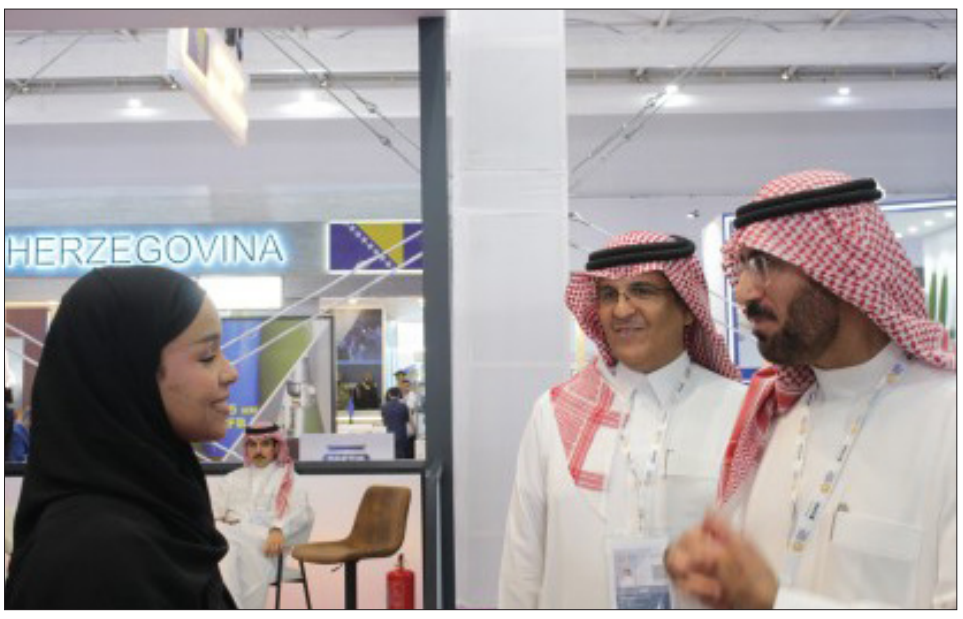

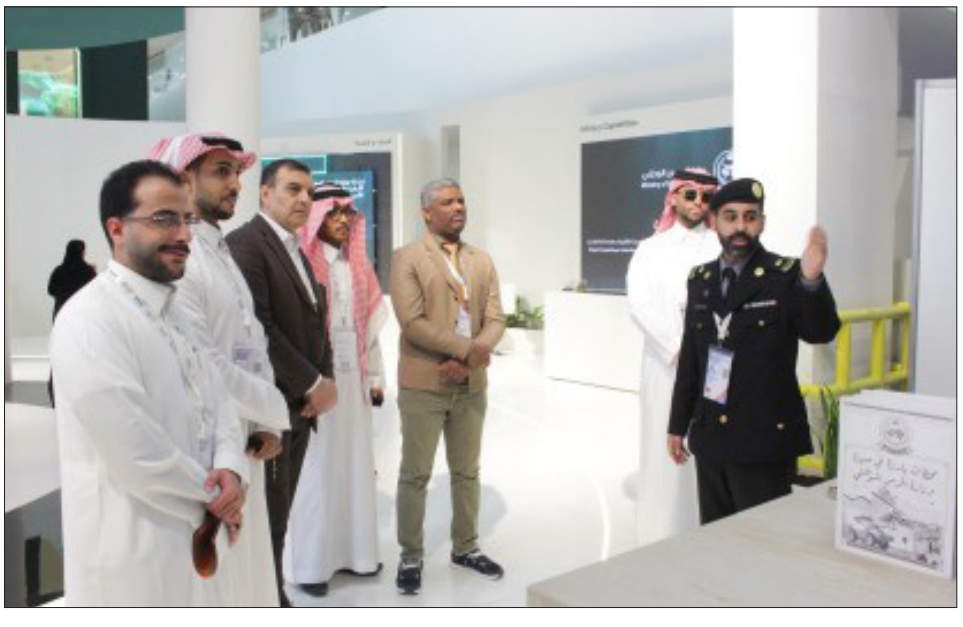

تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على كفاءة العاملين في المكتب التنفيذي بمطار الملك خالد الدولي

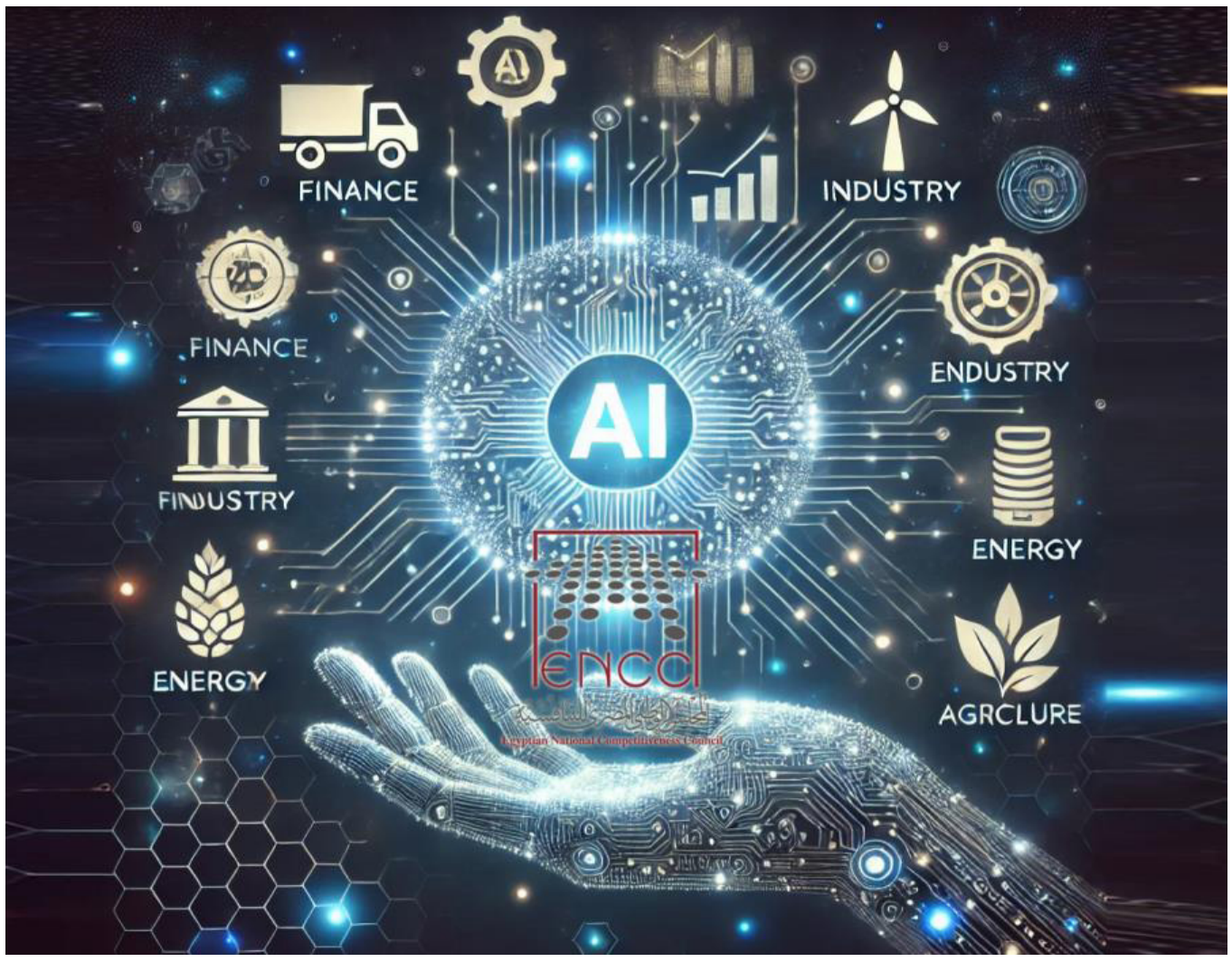

الباحث: خالد صالح الزهراني
المشرف: أ.د. عبدالمنعم محمد رشاد

أعدَّ الباحث خالد صالح الزهراني دراسة بعنوان «تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على كفاءة العاملين في المكتب التنفيذي بمطار الملك خالد الدولي»، يسعى من خلالها إلى استكشاف أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على كفاءة العاملين، مع التركيز على أبعاد الذكاء الاصطناعي المتمثلة في أتمتة العمليات، ودعم اتخاذ القرار، وتحسين الاتصال والتنسيق، وتطوير المهارات، وعلاقتها بأبعاد كفاءة العاملين من حيث الإنتاجية والسلوك الوظيفي والكفاءة الإدارية.

واعتمد البحث منهجية تحليلية قائمة على الأساليب الإحصائية، شملت اختبار معامل الثبات والتحليل الوصفي وتحليل خصائص العينة واختبارات الفروض. وتوصّل البحث إلى أن أدوات الذكاء الاصطناعي تتمتع بدرجة موثوقية عالية، وأن لها تأثيرًا معنويًا في رفع كفاءة العاملين، لا سيما من خلال تحسين الاتصال والتنسيق وتطوير المهارات والمعرفة، في حين كان تأثير أتمتة العمليات ودعم اتخاذ القرار محدودًا وغير معنوي. كما أظهرت النتائج تحسنًا ملحوظًا في الإنتاجية والسلوك الوظيفي، وتأثيرًا متوسطًا على الكفاءة الإدارية، مع تفوق الموظفين الأصغر سنًا والأعلى تأهيلًا في سرعة التكيف مع أدوات الذكاء الاصطناعي.

وقدّمت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية متخصصة، وتحسين البيئة التقنية، وتعزيز ثقافة تنظيمية داعمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

أثر المخاطر المالية في العائد السوقي في البنوك التجارية السعودية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٤م)

الباحث: زيد إبراهيم زيد آل معدي
المشرف: أ.د. أمير محمد دياب

أعدَّ الباحث زيد إبراهيم زيد آل معدي دراسة بعنوان «أثر المخاطر المالية في العائد السوقي في البنوك التجارية السعودية خلال الفترة (٢٠١٤–٢٠٢٤م)»، يسعى من خلالها إلى التعرف على أثر المخاطر المالية بأبعادها المختلفة على العائد السوقي في البنوك التجارية السعودية.

واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستندًا إلى القوائم المالية المنشورة لعدد من البنوك التجارية السعودية خلال فترة الدراسة.

وتوصّل البحث إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر المالية بأبعادها الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، والمخاطر السوقية على العائد السوقي خلال الفترة محل الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة العوامل المؤثرة على العائد السوقي، والاستفادة من التجارب العالمية في إدارة المخاطر المالية، بما يسهم في دعم مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة بتعزيز أداء القطاع المصرفي.

أثر التحول الرقمي في نجاح إدارة المشاريع في القطاع الحكومي

الباحث: زياد عوض المطيري
المشرف: د. فيصل بن الفديع الشريف

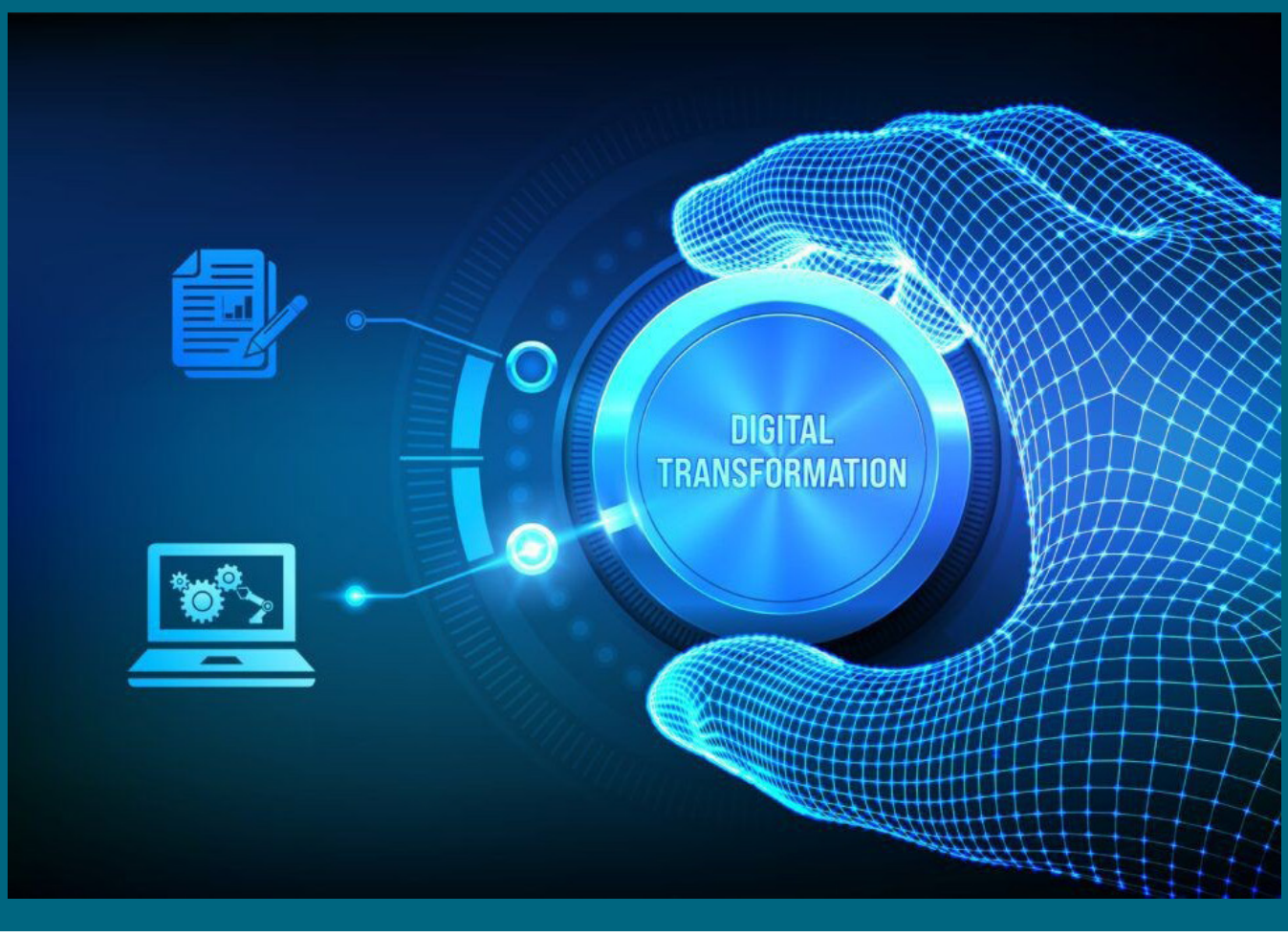

أعدَّ الباحث زياد عوض المطيري دراسة بعنوان «أثر التحول الرقمي في نجاح إدارة المشاريع في القطاع الحكومي»، يسعى من خلالها إلى بيان أثر التحول الرقمي في تعزيز نجاح إدارة المشاريع الحكومية.

واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة أداة لجمع البيانات، وطبّقها على عينة من العاملين في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.

وتوصّل البحث إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لأبعاد التحول الرقمي، المتمثلة في الاستراتيجية الرقمية، والثقافة الرقمية، والقيادة الرقمية، والقدرات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، في نجاح إدارة المشاريع، مع ارتفاع مستوى تطبيق التحول الرقمي ومستوى نجاح المشاريع الحكومية. وأوصت الدراسة بضرورة دعم الإدارة العليا لتنفيذ الاستراتيجية الرقمية، وتعزيز الوعي بأهمية التحول الرقمي، والاستمرار في تطوير المهارات الرقمية للعاملين.

التدريب على إنجاز المشاريع في القطاع العام والمحميات الملكية: مشاريع المحميات الملكية أنموذجًا

الباحثة: ليان إبراهيم التويجري
المشرف: د. عبدالله بن عطية الخرماني

أعدّت الباحثة ليان إبراهيم التويجري دراسة بعنوان «تأثير التدريب على إنجاز المشاريع في القطاع العام والمحميات الملكية»، تسعى من خلالها إلى التعرف على أثر التدريب في إنجاز المشاريع في القطاع العام والمحميات الملكية بالمملكة العربية السعودية.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة من العاملين في مشاريع القطاع العام والمحميات الملكية.

وتوصّلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين عناصر التدريب، المتمثلة في المدرب والمتدرب والمادة العلمية، ومستوى إنجاز المشاريع، مع تسجيل مستويات مرتفعة جدًا لتأثير هذه العناصر على محددات المشروع.

وأوصت الدراسة بإنشاء منظومة تدريبية احترافية داعمة لمستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتصميم برامج تدريب متخصصة، وربط التدريب بالشهادات المهنية والتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في رفع كفاءة إنجاز المشاريع.

مدى تطبيق مفاهيم إدارة المخاطر في مكاتب إدارة المشاريع: دراسة حالة

الباحثة: سارة فرحان المهاوش
المشرف: د. فيصل بن الفديع فيحان الشريف

أعدّت الباحثة سارة فرحان المهاوش دراسة بعنوان «مدى تطبيق مفاهيم إدارة المخاطر في مكاتب إدارة المشاريع: دراسة حالة على شركة للأنظمة الكهروميكانيكية»، تسعى من خلالها إلى التعرف على مستوى تطبيق مفاهيم إدارة المخاطر في مكاتب إدارة المشاريع، ورصد الفجوات التي تؤثر على فعالية التطبيق.

واعتمدت الدراسة المنهج النوعي باستخدام دراسة الحالة، من خلال مقابلات مع موظفي مكتب إدارة المشاريع ومهندسي مشاريع الأنظمة الكهروميكانيكية.

وتوصّلت الدراسة إلى وجود قابلية عالية لتطبيق إدارة المخاطر، إلا أن هذه القابلية لا تُستغل بالشكل الأمثل نتيجة غياب السياسات الموثقة وضعف التوثيق الداخلي، ما يؤدي إلى زيادة المخاطر التشغيلية والفنية وتأخر تسليم المشاريع وضعف جودة التنفيذ.

وأوصت الدراسة بتطوير سياسة مكتوبة لإدارة المخاطر، واعتماد أطر معيارية مثل ISO ٣١٠٠٠ وPMBOK، وتوظيف الأدوات الرقمية المتقدمة لتعزيز كفاءة الرصد والتحليل واتخاذ القرار.

نائب مدير مركز البحوث والدراسات بالكليات د. إسماعيل:

مركز البحوث والدراسات الاستشارية يحصل على الاعتراف الدولي ضمن السجل العالمي للمؤسسات البحثة (ROR)

أجرى الحوار لإشراقة/ بندر الذرحاني

البحث العلمي اليوم شريك أساسي في صناعة القرار وبناء الوعي، في وقت تتسارع فيه متطلبات الجودة والحوكمة الأكاديمية، وتتجه فيه المؤسسات التعليمية نحو ترسيخ مفاهيم الاعتماد المؤسسي والتميز البحثي، وهنا يبرزدور المراكز البحثية بوصفها حاضنة للفكر العلمي الرصين ومنصة لإنتاج المعرفة. وفي هذا السياق، يأتي مركز البحوث والدراسات الاستشارية في كليات الشرق العربي كأحد النماذج التي استطاعت فرض حضورها الأكاديمي من خلال الالتزام بالمعايير المؤسسية والعمل البحثي المنهجي، متوجة ذلك بحصولها على الاعتراف الدولي ضمن السجل العالمي للمؤسسات البحثية (ROR).

حول دلالات هذا الاعتماد، وأهمية العمل المؤسسي في البحث العلمي، ودور المعايير التي أرستها هيئة تنظيم التعليم في تطوير الأداء الأكاديمي، كان لنا هذا الحوارمع الدكتورعبد الرؤوف محمد إسماعيل، نائب المدير التنفيذي لمركز البحوث والدراسات الاستشارية في الكليات الذي يجيب على أسئلتنا انطلاقًا من رؤية علمية وتجربة أكاديمية ثرية.

*** حصلت كليات الشرق العربي على الاعتراف الدولي ضمن السجل العالمي للمؤسسات البحثية (ROR)، كيف تنظرون إلى أهمية هذا الإنجاز؟**

في البداية نبارك لإدارة الكليات هذا التميز الذي يأتي تعزيزاً للجهود المبذولة في العمل الأكاديمي الجاد، أتوجه بالشكر لمعالي مشرف عام الكليات الأستاذ الدكتور عبدالله بن محمد الفيصل ونوابه، وإلى معالي رئيس مجلس إدارة مركز البحوث والدراسات الاستشارية الأستاذ الدكتور سعيد بن تركي الله، على الجهود المبذولة.

وإن تسجيل كليات الشرق العربي في ROR ID يمثل إنجازًا استراتيجيًا يعكس التقدم البحثي والمؤسسي على المستوى الدولي. هذا الرقم التعريفي الدولي يوفر هوية مؤسسية موحدة لجميع أبحاثنا المنشورة عالميًا ومحليًا، مما يعزز مصداقية المؤسسة ويساهم في رفع سمعتها الأكاديمية والبحثية على المستوى الدولي. كما يتيح الاعتراف في سجل ROR توثيق الإنتاج البحثي بدقة عالية واحتساب الاستشهادات العلمية في قواعد البيانات العالمية مثل Scopus وWeb of Science وORCID و Crossref وDimensions وGoogle Scholar و DataCite، ويربط الباحثين بأبحاثهم رسميًا ضمن هوية الكلية، ويضمن الاعتراف الدولي بمساهماتهم العلمية.“

*** ما الانعكاسات العملية لتسجيل الكليات في ROR على الباحثين؟**

> مركز البحوث والدراسات الاستشارية نموذج للالتزام بالمعايير المؤسسية وجودة الإنتاج العلمي

بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، يتيح تسجيل الكلية تأكيدًا رسميًا وموثوقًا على الانتماء المؤسسي لأبحاثهم، مما يعزز مصداقية المنشورات ويضمن احتساب الإنتاج العلمي والاستشهادات بدقة عالية في قواعد البيانات العالمية.

هذا التوثيق يدعم رفع مستوى جودة البحث العلمي، وتعزيز سمعة الكلية محليًا ودوليًا، وكذا زيادة الإنتاج البحثي المطبق، وتمكين أعضاء هيئة التدريس من المنافسة عالميًا والحصول على اعتمادات وجوائز بحثية دولية.

أما بالنسبة للطلبة وطلاب الدراسات العليا، فإن التسجيل يوفر هوية مؤسسية موحدة لأبحاثهم على المستوى الدولي، مما يسهل نشرها في مجلات علمية محكمة عالميًا، ويزيد من فرص الاستشهاد الدولي بمساهماتهم البحثية، ويعزز التنافسية البحثية للجيل الجديد.

كما يسهم تسجيل الكليات في ROR ID في تعزيز حضورها على مستوى البحث العلمي الدولي.

*** ما الدور الحقيقي الذي يجب أن تقوم به مراكز البحوث في الجامعات؟**

الدور الحقيقي للمراكز البحثية في الجامعات لا يقتصر على الإدارة أو إنتاج الأبحاث النظرية، بل يجب أن تكون مراكز استراتيجية فاعلة تسهم في تطوير المجتمع والمؤسسة الأكاديمية. في كليات الشرق العربي، نؤمن بأن المراكز البحثية يجب أن تعمل على عدة مستويات متكاملة:

- دعم صانعي القرار والمجتمع بالمعلومات الموثوقة: تقديم دراسات علمية وتحليلات دقيقة تساعد الجهات الحكومية وقطاع الأعمال في اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على أدلة واضحة وموثوقة.
- تحويل المعرفة إلى سياسات ومبادرات قابلة للتنفيذ: لا يكتفي المركز بإنتاج البحث الأكاديمي، بل يربطه مباشرة بالواقع التطبيقي من خلال تقارير استشارية، توصيات استراتيجية، ومشاريع تطبيقية تساهم في حل المشكلات المجتمعية والتنموية.
- تعزيز ثقافة البحث العلمي والابتكار: نشر ثقافة البحث بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير مهاراتهم البحثية من خلال برامج تدريبية، ورش عمل، وإشراف أكاديمي متخصص، بما يرفع جودة المخرجات البحثية ويرفع مستوى التنافسية الدولية.
- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للكليات: دعم جودة البحث العلمي، تعزيز السمعة الأكاديمية، تطوير القدرات البحثية للجيل الجديد، وربط البحث العلمي بالاحتياجات المجتمعية والتنمية الوطنية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

من خلال هذا النهج، يصبح المركز عنصرًا مؤثرًا في التنمية الأكاديمية والمجتمعية، ويضمن أن يكون لكل مشروع بحثي أثر عملي ملموس، وليس مجرد إضافة علمية نظرية. باختصار، المراكز البحثية الناجحة هي التي تخلق حلولًا حقيقية، تعزز الابتكار، وتخدم المجتمع والمؤسسة على حد سواء.

*** ما الذي يميز مركز بحوث الكليات عن غيره من المراكز البحثية في الجامعات السعودية؟**

”يمتاز مركز البحوث والدراسات الاستشارية برؤية استراتيجية واضحة ومتكاملة ترتكز على الجودة البحثية. ويحرص المركز على ألا يكون الهدف مجرد إنتاج كم كبير من الأبحاث، بل التركيز على جودة المخرجات البحثية وأثرها التطبيقي، بحيث تساهم الدراسات في تقديم حلول قابلة للتنفيذ ودعم اتخاذ القرار في المؤسسات المختلفة.

نعتمد على أولويات وطنية ومواءمات في إعداد المشاريع البحثية تشمل ملاءمة الموضوعات مع الاحتياجات المجتمعية والتوجهات الوطنية، وإمكانية تطبيق النتائج في مجالات مختلفة، مع متابعة دقيقة وتقييم أثرها الأكاديمي والمجتمعي، وإصدار تقارير دورية في هذا الشأن.

الاعتماد الأكاديمي المؤسسي ليس شهادة شكلية بل ثقافة تُمارَس داخل المؤسسة

هيئة تنظيم التعليم وضعت معايير صارمة أسهمت في رفع كفاءة العمل الأكاديمي

كما يسعى المركز لتعزيز الشراكات مع المؤسسات البحثية المحلية والدولية، ورفع كفاءة الباحثين وطلبة الدراسات العليا من خلال برامج تدريبية وتوجيه للنشر في مجلات علمية محكمة دوليًا. كل هذه الجهود تدعم الأهداف الاستراتيجية للكليات، بما في ذلك تحسين جودة البحث العلمي، وتعزيز السمعة الأكاديمية للمؤسسة، وزيادة مساهمة البحث العلمي في دعم التنمية الوطنية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠."

*** كيف يمكن لمراكز البحوث أن تتحول من جهات منتجة للأبحاث فقط إلى منصات فاعلة لتقديم الاستشارات وحلول قابلة للتطبيق؟**

لكي تتحول المراكز إلى منصات استراتيجية فاعلة، يجب دمج البحث النظري مع التحليل التطبيقي، إطلاق مشاريع بحثية مشتركة مع الجهات الحكومية وقطاع الأعمال، تفعيل برامج تدريبية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس على صياغة الاستشارات العلمية ودراسات الجدوى، واستخدام أدوات حديثة لإدارة المعرفة وتحليل البيانات.

بهذا تتحول مخرجات المركز من مجرد أبحاث إلى أدوات استراتيجية للتغيير وصنع القرار، وتدعم التنمية المستدامة."

*** لماذا لا ينعكس الإنتاج البحثي الجامعي دائمًا على الواقع التنموي؟**

"رغم الكم الكبير من الأبحاث، فإن تأثيرها على الواقع التنموي غالبًا محدود بسبب فجوة بين إنتاج المعرفة وتطبيقها، نتيجة ضعف الربط مع الجهات المستفيدة، وعدم وجود آليات واضحة لتحويل نتائج البحوث إلى سياسات عملية، وتركيز البحث على الجانب النظري فقط.

في كليات الشرق العربي، نسعى لسد هذه الفجوة عبر شراكات استراتيجية مع الجهات الحكومية وقطاع الأعمال، والعمل على تحويل نتائج البحوث إلى مشاريع واستشارات قابلة للتطبيق، ومتابعة أثر البحوث على المجتمع والمؤسسة لضمان تحقيق تغيير ملموس.

*** ما الآليات التي يعتمدها المركز لتحويل نتائج البحوث إلى دراسات تطبيقية واستشارات قابلة للتنفيذ؟**

"يعتمد المركز على ورش عمل تطبيقية لتحليل النتائج وربطها بالواقع العملي، تطوير قواعد بيانات متقدمة لإدارة المعرفة وتحليل البيانات، وإعداد تقارير تنفيذية تلخص النتائج والتوصيات العملية بطريقة تجعل كل دراسة قابلة للتحويل إلى حلول ملموسة، سياسات عملية، أو مشاريع تطويرية، هذه الآليات تدعم الأهداف الاستراتيجية للكليات وتعزز أثر الأبحاث على المجتمع.

*** كيف يمكن تعزيز الشراكة بين الجامعات والجهات الحكومية وقطاع الأعمال للاستفادة المثلى من المخرجات البحثية؟**

كي تصبح المخرجات البحثية أدوات فعالة للتنمية واتخاذ القرار، يجب توقيع اتفاقيات شراكة استراتيجية، تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة، إنشاء منصات لتبادل المعرفة، تدريب الباحثين على صياغة استشارات قابلة للتطبيق، وتقييم أثر البحث ومتابعته لضمان تحويل المعرفة إلى تنمية حقيقية.

*** ما دور المركز في بناء القدرات البحثية للباحثين الشباب وطلاب الدراسات العليا، وتهيئتهم للنشر في المجلات العلمية المحكمة عالميًا؟**

يلعب المركز دورًا محوريًا في تمكين الباحثين الشباب وطلاب الدراسات العليا من خلال برامج تدريبية متقدمة، إشراف أكاديمي مستمر، تسهيل الوصول إلى أدوات البحث الحديثة، تشجيع النشر الدولي، ودمج البحث مع التطبيق العملي، بما يعزز التنافسية الدولية للكلية وللباحثين.

*** في ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، كيف يواكب المركز المتغيرات الحديثة؟**

يولي مركز البحوث والدراسات الاستشارية في كليات الشرق العربي أهمية كبيرة للتحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في جميع مراحل البحث العلمي، وذلك لضمان أن تكون مخرجاتنا عالية الجودة، دقيقة، وملائمة للمعايير الأكاديمية الدولية. ويتجلى ذلك في عدة محاور رئيسية:

- استخدام أدوات رقمية متقدمة لإدارة البحث العلمي: يعتمد المركز على منصات وقواعد بيانات عالمية مثل Scopus، Web of Science، ORCID، Crossref، Dimensions، Google Scholar، DataCite، لإدارة الإنتاج العلمي وتتبع الاستشهادات وتحليل الاتجاهات البحثية، مما يعزز من دقة القياس وتوثيق النتائج.
- تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتسريع معالجة البيانات، رصد الأنماط البحثية، التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، وتحسين جودة التحليلات والاستنتاجات البحثية، بما يتوافق مع منهج البحث العلمي الأكاديمي الصارم.
- دعم الباحثين والأعضاء في التحول الرقمي للبحث العلمي: توفير أدوات التحليل الذكي للبيانات، برامج التدريب على استخدام التطبيقات الرقمية الحديثة، وتقنيات البحث المتقدم، بما يمكن الباحثين من إعداد دراسات دقيقة وعالية التأثير.
- تطوير المخرجات البحثية وفق معايير الابتكار والتطبيق العملي: يساهم التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تحسين فعالية الدراسات، وتحويل النتائج إلى استشارات وتقارير استراتيجية قابلة للتطبيق في القطاع الحكومي والخاص.
- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للكليات: من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في البحث العلمي، يساهم المركز في رفع جودة البحث، دعم النشر الدولي، بناء قدرات الباحثين الشباب، وتعزيز السمعة الأكاديمية للمؤسسة على المستوى العالمي، بما ينسجم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ في التحول الرقمي والابتكار في التعليم والبحث العلمي.

*** ما أبرز التحديات التي تواجه مراكز البحوث الجامعية اليوم، وكيف يمكن تجاوزها؟**

تتمثل التحديات في تمويل المشاريع البحثية، ضعف الربط بين البحث والتطبيق، محدودية الشراكات، وضغوط النشر الدولي. ولكي نتجاوز ذلك، اعتمدنا استراتيجيات تشمل تأمين تمويل مستدام، تطوير قدرات الباحثين، تحويل البحث إلى تطبيق عملي، تعزيز الشراكات الاستراتيجية، والتركيز على جودة النشر الدولي.

*** أخيرًا، ما رؤيتكم لدور المركز خلال المرحلة المقبلة في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠؟**

تتمثل رؤيتنا لمركز البحوث والدراسات الاستشارية في كليات الشرق العربي خلال المرحلة المقبلة في أن يكون منصة بحثية واستشارية متكاملة ومرنة، قادرة على الاستجابة لمتطلبات العصر وتحقيق أثر عملي ملموس، بما ينسجم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تعزيز البحث العلمي، الابتكار، والتنمية المستدامة.

تركز هذه الرؤية على عدة محاور رئيسية:

١. تحقيق تأثير ملموس للمخرجات البحثية: من خلال تحويل البحوث الأكاديمية إلى استشارات، مشاريع تطبيقية، ودراسات دعم القرار، بحيث تساهم نتائج المركز مباشرة في تحسين الأداء المؤسسي وخدمة المجتمع.

٢. تعزيز الشراكات الاستراتيجية: تكثيف التعاون مع الجهات الحكومية وقطاع الأعمال والمؤسسات البحثية الدولية، لضمان أن تكون المشاريع البحثية متوافقة مع الأولويات الوطنية وتلبي الاحتياجات العملية.

٣. رفع جودة البحث والنشر الدولي: دعم الباحثين وطلاب الدراسات العليا في النشر في مجلات علمية محكمة دوليًا، واستخدام أدوات التحليل الحديثة والذكاء الاصطناعي لتحسين جودة المخرجات البحثية ورفع مستوى الاستشهاد بها عالميًا.

٤. بناء القدرات البحثية المستدامة: تفعيل برامج التدريب والتطوير المهني للباحثين الشباب وفرق العمل، بما يعزز القدرة المؤسسية على الاستمرار في إنتاج بحوث مبتكرة وعالية الجودة.

٥. مواءمة النشاط البحثي مع رؤية المملكة ٢٠٣٠: ضمان أن يكون كل إنتاج علمي واستشاري متوافقًا مع أهداف التنمية الوطنية، التحول الرقمي، والابتكار المحلي، لدعم التنافسية الأكاديمية ورفع السمعة البحثية للمؤسسة على المستوى الدولي.

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك منسوبو الكليات يهنؤون القيادة

أ. د. الفيصل: نهنئ قيادتنا الرشيدة بحلول شهر رمضان المبارك ونؤكد على مواصلة العطاء لخدمة أبنائنا الطلاب

أ.د. السلمان: نهنئ القيادة الرشيدة برمضان وهو يمثل موسمًا لتعزيز القيم الإنسانية

أ. د. اليحيى: يأتي الشهر الكريم والقيادة الرشيدة تضطلع بدعم الوطن وبناء الإنسان السعودي

د. البندري: تحرص قيادتنا الرشيدة على بناء القيم في التعليم العام والعالي

د. أسماء: نفخر ونعتز بما تحقق من منجزات نوعية في قطاع التعليم

إشراقة ـ خاص

رفع منسوبو كليات الشرق العربي أطيب التهاني والتبريكات للقيادة الرشيدة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، سائلين المولى عز وجل أن يعيد هذا الشهر الفضيل على خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، وعلى الشعب السعودي الكريم، والأمتين العربية والإسلامية، بالخير واليمن والبركات.

في البداية رفع معالي رئيس مجلس الأمناء أ. د. عبدالله بن محمد الفيصل إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ـ حفظهما الله ـ أطيب التهاني والتبريكات بمناسبة الشهر الكريم، وإلى الشعب السعودي الكريم، وإلى منسوبي كليات الشرق العربي وطلابها، مؤكدًا أن شهر رمضان المبارك يمثل محطة إيمانية وأخلاقية مهمة لتعزيز قيم المسؤولية والانضباط، وقال:

نستقبل شهر رمضان المبارك ونحن نلمس ثمار الرؤية الطموحة التي أطلقها سمو ولي العهد، والتي كان لها بالغ الأثر في تطوير منظومة التعليم، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع.

وأشار إلى أن المرحلة الحالية تتطلب مضاعفة الجهود، واستثمار الأجواء الروحانية للشهر الفضيل في ترسيخ قيم العمل الجاد، وتحقيق التكامل بين الرسالة العلمية والدور المجتمعي للجامعة.

بدوره أكد نائب رئيس مجلس الأمناء الأستاذ الدكتور عبدالله بن سلمان السلمان أن شهر رمضان المبارك يحمل دلالات عميقة تتقاطع مع رسالة الكليات التعليمية والثقافية وقال:

نهنئ قيادتنا الرشيدة بحلول هذا الشهر الفضيل، الذي يمثل موسمًا لتعزيز القيم الإنسانية والحضارية، ونجد في الدعم الذي توليه الدولة للتعليم والثقافة والمعرفة تجسيدًا حقيقيًا لإيمانها بدور الإنسان في صناعة المستقبل.

وأشار إلى أن رؤية المملكة أولت العلوم الإنسانية اهتمامًا متزايدًا، باعتبارها ركيزة أساسية في بناء الوعي الوطني، وتعزيز الهوية الثقافية، وترسيخ قيم التسامح والاعتدال.

وفي تصريح مماثل، رفع مستشار الكليات الأستاذ الدكتور محمد بن سعد اليحيى أسمى آيات التهاني للقيادة الرشيدة، مؤكدًا أن شهر رمضان المبارك يمثل فرصة لتعزيز قيم العطاء والمسؤولية المجتمعية، وقال:

"إن ما نشهده من تطور متسارع في القطاع التعليمي هو انعكاس مباشر للدعم الكبير الذي توليه القيادة الرشيدة للوطن والمواطن، وحرصها على طوير وبناء الإنسان.

وأضاف أن الكليات تضطلع بدور محوري في إعداد كوادر وطنية مؤهلة، تتواكب مع حاجة سوق العمل، لأننا اليوم نشهد التنسيق الذي يتم بين المؤسسات التعليمة وسوق العمل لتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

وفي السياق ذاته، رفعت الدكتورة البندري بنت سعود الرشود وكيلة كلية الدراسات العليا أصدق التهاني والتبريكات للقيادة الرشيدة، مؤكدة أن ما تعيشه المملكة من استقرار وأمن هو ثمرة قيادة حكيمة ورؤية استراتيجية بعيدة المدى، وقالت:

شهر رمضان المبارك فرصة عظيمة لمراجعة الذات، وتعزيز القيم العلمية القائمة على الإتقان والبحث والتطوير، وهي ذات القيم التي تحرص قيادتنا الرشيدة على ترسيخها في مؤسسات التعليم العالي".

وأضافت أن الدعم المتواصل للبحث العلمي أسهم في تمكين الكليات من الإسهام في تحقيق مستهدفات التنمية الوطنية، وتقديم حلول علمية مبتكرة تخدم المجتمع والوطن.

من جهتها، عبّرت الدكتورة أسماء بنت محمد بن عتيق وكيلة كلية الدراسات التطبيقية عن فخرها واعتزازها بما تحقق من منجزات نوعية في قطاع التعليم والبحث التطبيقي، مقدمة التهنئة للقيادة الرشيدة بهذه المناسبة، وقالت:

"يحل شهر رمضان المبارك والمملكة تمضي بخطى واثقة نحو مستقبل مشرق، مستندة إلى رؤية قيادية جعلت من الابتكار والتقنية والهندسة محركات رئيسة للتنمية المستدامة".

وأضافت أن البيئة الداعمة التي وفرتها القيادة أسهمت في تعزيز الشراكات بين الجامعات والقطاعات الصناعية، وربط المخرجات التعليمية بسوق العمل، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

واختتم منسوبو الكليات تصريحاتهم بالتأكيد على أن شهر رمضان المبارك يمثل مناسبة لتجديد العهد بالعمل المخلص، وبذل المزيد من الجهد في خدمة الوطن، سائلين الله عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يديم على المملكة أمنها واستقرارها، وأن يعيد هذا الشهر الفضيل على الوطن وهو يواصل مسيرته نحو مزيد من التقدم والازدهار.

لتعزّز اعتماد برامجها الأكاديمية:

الكليات توقع عقودا مع المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي

بندر الذرحاني- إشراقة

وقّعت كليات الشرق العربي ثلاثة عقود لتنفيذ الدراسة التقويمية لاعتماد ثلاثة برامج مع المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي ضمن مساعيها المتواصلة لتحقيق أعلى معايير الجودة والارتقاء بمستوى نواتج التعلم.

وجرى توقيع العقود خلال استقبال رئيس مجلس الأمناء بكليات الشرق العربي الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد الفيصل المدير التنفيذي للمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، الدكتور محمد بن صالح باشماخ والدكتور بندر بن عبد الرحمن الخيال مدير عام الاعتماد البرامجي والوفد المرافق، بحضور نائب رئيس مجلس الأمناء الأستاذ الدكتور عبد الله بن سلمان السلمان، وكذلك عميد كلية الدراسات العليا وعميد كلية الدراسات التطبيقية ومستشار الكليات ومدير إدارة التطوير والجودة.

وشملت العقود ثلاثة برامج أكاديمية هي: برنامج بكالوريوس إدارة المشاريع، وبرنامج بكالوريوس الإدارة المالية، وبرنامج بكالوريوس تقنية المعلومات، وذلك في إطار استيفاء متطلبات الاعتماد البرامجي وضمان توافق البرامج مع المعايير الوطنية المعتمدة.

ويهدف هذا التوقيع إلى تعزيز جودة البرامج الأكاديمية، ورفع كفاءة مكوناتها التعليمية، وضمان تحقيق نواتج تعلم واضحة وقابلة للقياس، بما ينسجم مع معايير التقويم والاعتماد، ويعزز من موثوقية البرامج التعليمية ومخرجاتها.

وفي هذا السياق، أوضح نائب رئيس مجلس الأمناء الأستاذ الدكتور عبد الله السلمان أن هذه الخطوة تمثل امتدادًا لنهج الكليات في تطوير برامجها الأكاديمية وفق أسس علمية ومعايير معتمدة، مؤكدًا أن الاعتماد البرامجي يعد أحد المرتكزات الرئيسة لضمان جودة التعليم، وتحقيق التحسين المستمر في البرامج الدراسية.

وأشار إلى أن كليات الشرق العربي تعمل بشكل منهجي على مواءمة برامجها الأكاديمية مع متطلبات الاعتماد، بما يسهم في تعزيز كفاءة المخرجات التعليمية، ويدعم تنافسية البرامج على المستوى الوطني.

من جانبه، ثمّن وفد المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي ما تبذله كليات الشرق العربي من جهود واضحة في مجال الاعتماد الأكاديمي، مؤكدين أهمية الالتزام بمعايير الجودة والتقويم، ودور ذلك في تطوير البرامج الأكاديمية وتحسين أدائها.

ويأتي هذا التوجه ضمن مسار تطويري تتبناه كليات الشرق العربي لتعزيز جودة برامجها الأكاديمية، وتحقيق كافة الاعتمادات المحلية والدولية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويعكس دور الكليات في دعم منظومة التعليم.

في خطوة تعكس توجه الكليات الاستراتيجي نحو ترسيخ الجودة الأكاديمية، وتعزيز موثوقية برامجها التعليمية.

تطوير القوانين نحو دمج التقنيات الحديثة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

د.هيوا رشيد علي
عضو هيئة التدريس، قسم القانون العام في كلية الشرق العربي للحقوق

تتخذ المملكة خطوات استراتيجية متسارعة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر رؤية ٢٠٣٠

تعزيز الاستدامة البيئية، وتمكين المرأة والشباب، وتطوير التعليم والرعاية الصحية

يؤدي القانون دورًا أساسيًا في حماية المجتمع وصون المصالح العامة، إذ تهدف القواعد القانونية إلى تحقيق رفاهية المواطنين واستقرارهم، ومواجهة مختلف أشكال الاعتداء على مصالح الإنسان. ومع تغيّر أنماط الحياة، وتزايد حاجات المجتمعات، وتوسع دور الدولة وتدخلها في مجالات متعددة، أصبحت أهمية القانون أكثر وضوحًا بوصفه أداة رئيسة بيد الحكومة لتنفيذ سياساتها وأداء مهامها العامة. وفي المقابل، ورغم أن التطورات الصناعية أسهمت في تلبية العديد من حاجات المجتمع البشري، فإنها أفرزت آثارًا سلبية خطيرة على الموارد الطبيعية والبيئة. وقد انعكست هذه الآثار في مظاهر متعددة من التغير المناخي، مما أدى إلى المساس بحقوق الإنسان نتيجة الكوارث البيئية، مثل الفيضانات، والتصحر، وأزمات الجفاف وندرة المياه في كثير من دول العالم، إضافة إلى الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة.

وأمام هذه التحديات، بدأت الجهود الدولية تتجه نحو إقرار إطار قانوني دولي لحماية البيئة، من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات البيئية المهمة، أبرزها إعلان ستوكهولم لعام ١٩٧٢، ثم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، والمعروف كذلك باسم «قمة الأرض»، في ريو دي جانيرو، البرازيل، في المدة من ٣ إلى ١٤ يونيو ١٩٩٢. الذي عُقد بمناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر الأول المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم- السويد عام ١٩٧٢ اللذان شكّلا نقطتي تحول أساسيتين في صياغة السياسات البيئية الدولية. تمثّل الهدف الرئيس لقمة الأرض في ريو في إعداد جدول أعمال شامل وخطة جديدة للعمل الدولي بشأن قضايا البيئة والتنمية، من شأنها توجيه مسارات التعاون الدولي وسياسات التنمية خلال القرن الحادي والعشرين. وقد أعقبت ذلك اتفاقيات أخرى مهمة، من بينها اتفاقية التنوع البيولوجي(١٩٩٢)، الذي يهدف إلى صون التنوع البيولوجي، وضمان الاستخدام المستدام لمكوناته والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية فيه. وصادقت ١٩٦ دولة على الاتفاقية. وتم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) عام ١٩٩٢ بهدف مواجهة ظاهرة التغير المناخي، حيث وضعت آليات وخططًا مستقبلية للحد من آثاره والتكيّف معها. وتتضمن الاتفاقية عددًا من المبادئ الأساسية، من أبرزها مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، الذي يُحمِّل الدول المتقدمة مسؤولية مساعدة الدول النامية في معالجة آثار التغير المناخي. كما أكدت الاتفاقية حق جميع الشعوب في التنمية المستدامة، وضرورة تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية من جهة، وحماية البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى. ومن المبادئ المهمة الأخرى التي أرستها الاتفاقية مبدأ الشفافية والمساءلة، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود الوطنية الرامية إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، من خلال تقديم التقارير الدورية حول كميات الانبعاثات والتدابير المتخذة للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيّف معه.

وتُعد اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥ من أبرز الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، إذ ركزت على الحد من الارتفاع في درجات الحرارة العالمية، واعتمدت آليات متعددة لتحقيق هذا الهدف، من بينها التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، إضافة إلى تخصيص تمويل قدره ١٠٠ مليار دولار سنويًا لدعم الدول النامية في تنفيذ المشاريع البيئية ومواجهة التغير المناخي. وتهدف هذه الجهود مجتمعة إلى حماية البيئة والتنوع البيولوجي، وتحقيق التنمية المستدامة في إدارة الموارد الطبيعية.

ويقصد بالتنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة تلبي حاجات الجيل الحاضر، من دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة في الانتفاع من هذه الموارد. وانطلاقًا من هذا المفهوم، أعلنت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة بوصفها أهدافًا استراتيجية عالمية، تتكون من سبعة عشر هدفًا تسعى الدول إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، وتشمل مجالات متعددة مثل القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز الصحة والتعليم، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان المياه النظيفة والطاقة المستدامة، والعمل المناخي، وحماية الحياة البرية والبحرية، وبناء مؤسسات قوية، وتعزيز الشراكات الدولية.

وعلى الرغم من شروع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ سياسات وإصلاحات تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف، من بينها تطوير التشريعات وإصدار القوانين المتعلقة بحماية البيئة، ومواجهة التغيرات المناخية، والحد من أسبابها، والتكيّف مع آثارها، فإن تقارير الأمم المتحدة والدراسات العلمية والقانونية ما تزال تشير إلى وجود عقبات وتحديات جوهرية تعيق التنفيذ الفعلي لهذه الأهداف. ومع اقتراب الموعد المحدد لتحقيقها، يتزايد التشكيك في قدرة العديد من دول العالم على الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الإطار.

وفق تقرير التقدّم في أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٥، لتقييم مدى تطور العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، حيث يُعرف هذا التقرير باسم The Sustainable Development Goals Report ٢٠٢٥، وهو التقرير السنوي العاشر الذي تصدره الأمم المتحدة من خلال قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA.

ويعتمد التقرير على جمع وتحليل بيانات من أكثر من ٢٠٠ دولة ومنطقة، لقياس ما تحقق من إنجازات في الأهداف السبعة عشر، ومنها القضاء على الفقر، وضمان التعليم الجيد، وتحسين الصحة، ومواجهة تغير المناخ، وتوفير المياه والطاقة.

وقد أظهر التقرير تحسّنًا ملموسًا في بعض المجالات خلال العقد الماضي، مثل انخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، وارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم، واتساع نطاق استخدام الإنترنت، وزيادة الوصول إلى خدمات الكهرباء. ومع ذلك، يشير التقرير إلى أن وتيرة التقدّم الحالية غير كافية لتحقيق جميع الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠؛ إذ إن نحو ٣٥٪ فقط من الأهداف التي تتوافر بشأنها بيانات تسير على المسار الصحيح أو تحقق تقدّمًا متوسطًا، في حين يتقدم قرابة نصفها بوتيرة بطيئة، كما شهدت نسبة تقارب ١٨٪ منها تراجعًا.

ولا يزال أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر شديد، إضافة إلى استمرار معاناة ملايين البشر من الجوع، ونقص خدمات المياه والصرف الصحي، والسكن غير الملائم. ويعزو التقرير هذا التباطؤ إلى مجموعة من التحديات العالمية، من أبرزها النزاعات المسلحة، وتغير المناخ، وارتفاع مستويات الديون، واتساع فجوة عدم المساواة.

ويؤكد التقرير على ضرورة تعزيز التعاون الدولي، وتسريع وتيرة العمل، وزيادة الاستثمار في القطاعات الحيوية، مثل نظم الغذاء والطاقة، والتعليم، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والعمل المناخي، من أجل دفع عجلة التقدّم.

وخلاصة القول، يبيّن التقرير أن العالم حقق إنجازات مهمة منذ عام ٢٠١٥، إلا أن الجهود الحالية لا تزال غير كافية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، مما يستدعي تحركًا أسرع وشراكة عالمية أقوى.

وفي هذا السياق، يبرز الدور الإيجابي للتكنولوجيا الحديثة والتقدم العلمي في مواجهة هذه التحديات، وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة في أداء وظائفها القانونية والتنظيمية. ويستدعي ذلك إعادة النظر في القوانين النافذة وتطويرها، ولا سيما في الدول التي تأثرت بشكل كبير بآثار التغير المناخي، ومن بينها العراق، وذلك من خلال دمج الوسائل التكنولوجية الحديثة في المنظومة القانونية، والاستفادة من هذه التقنيات في بناء إدارة مستدامة وصديقة للبيئة وتطوير اقتصاد الأخضر ومستدام، بحيث تتلاءم مع الموارد الطبيعية وتضمن استغلالها دون استنزافها. كما يسهم هذا التوجه في تعزيز قدرات مؤسسات الدولة في مجالات الرقابة والشفافية والمسؤولية، بما يحقق فاعلية أكبر في إدارة القطاعات المختلفة، ولا سيما إدارة الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة والزراعة، خاصة في الدول النامية التي لا تزال تواجه أزمات حادة في الإدارة المستدامة للمياه والنفايات والزراعة.

وجدير بالذكر، بأنه تتخذ المملكة العربية السعودية خطوات استراتيجية متسارعة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رؤية السعودية ٢٠٣٠، عبر تنويع الاقتصاد، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتمكين المرأة والشباب، وتطوير التعليم والرعاية الصحية، إلى جانب إطلاق مبادرات نوعية في مجال الطاقة المتجددة والعمل المناخي.

تحيّز التخصصات.. يفقد الجامعات بوصلتها

د. عبدالله المدهش
كاتب وأكاديمي

في ساحات يُفترض أن تكون منارات للفكر والتعددية والانفتاح المعرفي، قد تتجلّى بعض الممارسات المُقلقة وبصمت. ومن بين هذه الممارسات «التحيّز للتخصص»، حيث يُنظر إلى بعض التخصصات على أنها أرقى أو أكثر نفعًا، بينما تُهمّش تخصصات أخرى وتُعامل كأنها ثانوية أو لا تستحق الدعم، بل يصل الحال لعدم القناعة بحالتها الوجودية في هياكل الجامعات.

هذه النظرة ليست فقط ضارة من الناحية العلمية، بل تنطوي على تمييز بنيوي يُعيد إنتاج النخبوية داخل بيئة يُفترض بها أن تكون عادلة ومتوازنة، قائمة على احترام التنوع المعرفي لا اختزاله.

هذا التحيز لا يقتصر على آراء فردية عابرة، بل قد يمتد إلى قرارات مؤسسية تمسّ صلب العمل الجامعي، فتؤثر على توزيع الموارد، وتخصيص التمويل البحثي، وعمليات التوظيف الأكاديمي، وحتى تمثيل الأقسام في المجالس واللجان. وفي كثير من الحالات، تُمنح امتيازات واسعة لتخصصات بعينها، وغالبًا ما تكون تلك المرتبطة بالمجالات الطبية أو التقنية، بينما تُقصى التخصصات الإنسانية والاجتماعية والتربوية، رغم ما لها من دور محوري في بناء الوعي، وصياغة السياسات العامة، وفهم سلوك الإنسان والمجتمع.

والمؤسف أن بعض الأكاديميين ممن يتبوؤون مناصب مؤثرة، يروجون لأفكار تُقزّم من شأن تخصصات غيرهم، ويُغذّون لدى طلابهم وزملائهم قناعة بأن تخصصهم هو الأهم أو الأعلى شأنًا، متناسين أن التكامل بين المعارف هو ما يصنع التقدم الحقيقي، وأن كل علم يجيب عن سؤال مختلف من أسئلة الحياة، ولا يمكن لأي تخصص أن يدّعي الاكتفاء أو القدرة على النهوض بالمجتمع بمفرده.

وقد يذهب البعض لتبرير هذا التحيز باعتباره "انتماءً طبيعيًا" أو "ولاءً وظيفيًا مشروعًا"، بل يصفه البعض بأنه مؤشر إيجابي على الاعتزاز بالتخصص. لكن هذه الرؤية في حقيقتها تمثل فكرًا مشوهًا؛ فالانتماء المهني البنّاء لا يكون بتجزئة الولاء المؤسسي وفقًا للتخصصات، بل بتحقيق انتماء مؤسسي شامل يرى الجامعة كمنظومة متكاملة يتكامل فيها كل تخصص مع الآخر، ويتقاطع معها في خدمة المعرفة والمجتمع معًا.

والأخطر من ذلك أن بعض الجامعات قد تنجرّ وراء هذا المنطق الأحادي، فتوجّه الدعم والتمكين نحو تخصصات معينة، مما يُكرّس دورة مغلقة من التمكين الأحادي الذي يُقصي التخصصات الأخرى، ويُضعف حضورها الأكاديمي والبنيوي داخل المؤسسة الجامعية.

إن هذا التحيز يفرز آثارًا سلبية عميقة. فهو يُضعف العدالة داخل الجامعة، ويخلق بيئة تنافسية غير متوازنة. كما يدفع بالعقول المتميزة في التخصصات المهمشة للانطواء أو الهجرة لخارج أسوار الجامعات أو إلى مجالات أخرى لا تمثل شغفها. والأخطر أن مثل هذه الممارسات تُعيق التقدم العلمي بسبب غياب التعاون البحثي بين التخصصات، ويشوّه وعي الطلاب بواقع المعرفة، مما يزرع فيهم شعورًا بالدونية أو التفوق الزائف تبعًا لمجال دراستهم.

في جوهر هذه الأزمة، يكمن قصور في الفهم العام لوظيفة الجامعة. فالبعض لا يرى العلم إلا من نافذة تخصصه، ويتعامل مع المعرفة باعتبارها وسيلة لخدمة السوق أو تحقيق الجدارة التقنية فقط، متناسيًا أن التقدم لا يُصنع في المختبرات وحدها، بل كذلك في قاعات الفلسفة، وبين سطور الأدب، وفي تأملات علم الاجتماع، ومناقشات القيم والهوية والمواطنة.

ما نحتاجه ليس فقط مراجعة سياسات التمكين والدعم، بل مراجعة شاملة للخطاب الجامعي نفسه. يجب أن تتبنى الجامعات رؤية متوازنة، قائمة على فكرة التكامل بين التخصصات لا تراتبيتها. ويجب أن تكون هناك سياسات واضحة لضمان عدالة التوزيع في التمويل والتمثيل الأكاديمي. لا بد من فتح نقاشات داخل الحرم الجامعي حول قيمة كل علم، وأثره في صناعة المجتمع، وإعادة الاعتبار للتخصصات التي طالها التهميش.

الجامعة، في حقيقتها، ليست ساحة لتفوق تخصص على آخر، بل مساحة تكامل تشارك فيها العقول لبناء مجتمع أكثر وعيًا وتماسكًا.

وفي زمن تتشابك فيه التحديات الكبرى – من صراعات الهوية والقيم وتغيرات المناخ، إلى طوفان الذكاء الاصطناعي وموجات الابتكار، مرورًا بأزمات الصحة النفسية والعدالة الاجتماعية – فإن عالم اليوم يتطلب تعاونًا علميًا يضع جميع التخصصات في موقع الشراكة لا التنافس، ويمنحها التقدير ذاته في منظومة معرفية متكاملة.

وختامًا، فإن الجامعة التي تُقصي تخصصًا، إنما تُقصي جانبًا من مسؤوليتها المعرفية، وتُضعف قدرتها على مواكبة الواقع وصياغة المستقبل. والجامعة التي تنتقي المعرفة وفق معايير ضيقة، تخاطر بأن تكون جزءًا من المشكلة لا من الحل.

الاستدامة في البنية التحتية: استثمار اليوم لتوفير الغد

د. عبدالله الخرماني
عضو هيئة التدريس بالكليات

في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه العالم، لم تعد الاستدامة خيارًا ثانويًا في مشاريع البنية التحتية، بل أصبحت ركيزة أساسية لضمان الكفاءة المالية وحماية الموارد الطبيعية. فالمشاريع المستدامة لا تقتصر على تقليل الانبعاثات أو الحفاظ على البيئة، بل تقدم حلولًا عملية لتقليل تكاليف الصيانة والإصلاحات على المدى الطويل، وهو ما يجعلها استثمارًا ذكيًا للحكومات والقطاع الخاص.

لماذا الاستدامة؟ الأرقام تكشف الحقيقة

تشير تقارير البنك الدولي إلى أن تكاليف الصيانة تمثل ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من إجمالي تكلفة دورة حياة أي مشروع بنية تحتية، هذا يعني أن التركيز على مرحلة التنفيذ فقط دون النظر إلى الاستدامة يضاعف الأعباء المالية لاحقًا.

في المقابل، أظهرت الدراسات أن دمج معايير الاستدامة في التصميم والتنفيذ يمكن أن يخفض هذه التكاليف بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و٤٠٪، وهو ما يترجم إلى مليارات الدولارات من الوفورات في المشاريع الكبرى.

المشاريع التقليدية غالبًا ما تعتمد على مواد منخفضة الجودة أو تصميمات قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى:

* أعطال متكررة.
* إصلاحات طارئة مكلفة.
* إعادة تأهيل خلال فترة زمنية قصيرة.

أما المشاريع المستدامة، فتتميز بـ:

* مواد عالية الجودة وطويلة العمر مثل الخرسانة منخفضة الانبعاثات والفولاذ المعاد تدويره.
* تصميمات مرنة تتحمل التغيرات المناخية والضغط السكاني.
* تقنيات ذكية مثل أنظمة إنترنت الأشياء (IoT) لمراقبة الأداء وتنفيذ الصيانة الاستباقية.

أمثلة عالمية تثبت الفاعلية

* مترو دبي: اعتمد على تصميمات مستدامة وأنظمة مراقبة ذكية، مما قلل تكاليف الصيانة بنسبة ٣٥٪ مقارنة بالمشاريع التقليدية.
* شبكة الطرق في سنغافورة: استخدام مواد معاد تدويرها وتقنيات استشعار ساهم في خفض تكاليف الإصلاحات السنوية بملايين الدولارات.
* مشاريع المياه في الدنمارك: تطبيق تقنيات الاستدامة وفر ما يقارب ٣٠٪ من تكاليف التشغيل والصيانة السنوية.

وفقًا لدراسة أجرتها McKinsey، فإن كل دولار يُستثمر في تصميم مستدام يوفر ما بين ٣ إلى ٥ دولارات من تكاليف الصيانة والإصلاحات المستقبلية. هذه المعادلة تجعل الاستدامة ليست فقط خيارًا بيئيًا، بل استثمارًا اقتصاديًا طويل الأجل.

رغم الفوائد الواضحة، تواجه الاستدامة تحديات مثل:

* ارتفاع التكلفة الأولية للتنفيذ.
* نقص الخبرات المحلية في تقنيات الاستدامة.

لكن هذه التحديات يمكن تجاوزها عبر:

* التدريب وبناء القدرات.
* الشراكات الدولية لنقل المعرفة.
* تحفيز القطاع الخاص عبر سياسات حكومية داعمة.

الاستدامة في مشاريع البنية التحتية ليست رفاهية، بل هي خيار استراتيجي يضمن توفير مالي ضخم، ويحمي البيئة، ويرفع جودة الحياة. ومع التوجه العالمي نحو المدن الذكية، فإن دمج الاستدامة في كل مرحلة من مراحل المشروع أصبح ضرورة لا تحتمل التأجيل.

الحوكمة.. لغة المرحلة في مسيرة رؤية ٢٠٣٠

د. محمد سمير محمد المتولي
أستاذ التمويل والاستثمار المشارك - قسم إدارة الاعمال

لم تعد الحوكمة اليوم مجرد مصطلح إداري أو إطار تنظيمي، بل أصبحت لغة المرحلة في مسيرة التحول الوطني الذي تقوده المملكة العربية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠. فمنذ انطلاق الرؤية، كان واضحًا أن تحقيق الطموحات الكبرى يتطلب مؤسسات قوية، وقرارات رشيدة، وأداءً منضبطًا يقوم على الشفافية والكفاءة والمساءلة.

لقد اختارت المملكة أن تجعل الحوكمة أساسًا لإدارة التحول، لا كخيار تكميلي، بل منهج عمل شامل يوجه التخطيط والتنفيذ وقياس الأداء. وهذا ما يفسر القفزات النوعية التي تحققت في كفاءة الأداء الحكومي، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الثقة في المنظومة المؤسسية.

الحديث عن الحوكمة في سياق رؤية ٢٠٣٠ هو حديث عن وضوح القرار، ودقة التنفيذ، ومحاسبة الأداء. فقد أسهمت آليات الحوكمة في إعادة تعريف العلاقة بين الأهداف والنتائج، وربط المبادرات بالمستهدفات، وتحويل الخطط من شعارات إلى مؤشرات قابلة للقياس والمتابعة. اقتصاديًا، لعبت الحوكمة دورًا محوريًا في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. فبيئة الأعمال التي تقوم على الإفصاح، وتكافؤ الفرص، والعدالة التنظيمية، هي بيئة جاذبة للاستثمار ومحفزة للنمو. وقد نجحت المملكة في تقديم نموذج اقتصادي حديث، يستند إلى حوكمة فاعلة تدعم التنويع والاستدامة، وتفتح المجال أمام شراكات نوعية مع القطاع الخاص.

أما على مستوى القطاع الحكومي، فقد أسهمت الحوكمة في ترسيخ نموذج جديد للإدارة العامة، يقوم على الكفاءة والمرونة وسرعة الإنجاز. ولم يكن التحول الرقمي الذي تشهده المملكة منفصلًا عن هذا النهج، بل كان أحد أدواته الأساسية لتعزيز الشفافية، وتسهيل الإجراءات، ورفع جودة الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم.

إن قوة تجربة المملكة في الحوكمة تكمن في أنها جاءت منسجمة مع رؤية واضحة وطموح وطني جامع. فهي ليست استجابة ظرفية، بل خيار استراتيجي طويل الأمد، يعكس إيمان القيادة بأن التنمية الحقيقية تبدأ من مؤسسة منضبطة، وقرار مسؤول، وأداء قابل للمساءلة.

وفي ظل ما تشهده المملكة من إنجازات متسارعة، يمكن القول إن الحوكمة أصبحت أحد أبرز محركات النجاح في رؤية ٢٠٣٠، وضمانة أساسية لاستدامة التحول الوطني، وترسيخ مكانة المملكة كنموذج إقليمي ودولي في الإدارة الرشيدة والتنمية الشاملة.

هل يثق المستهلك العربي في توصيات الذكاء الاصطناعي؟

د. الشيماء المشد
أستاذ مساعد إدارة الاعمال بالكليات

لم يعد الذكاء الاصطناعي مفهومًا نظريًا أو تقنية بعيدة عن حياة الناس، بل أصبح جزءًا من تفاصيلهم اليومية، حاضرًا في اختياراتهم الاستهلاكية منذ اللحظة الأولى لفتح الهاتف. فمع كل تصفح لمنصة تسوق إلكتروني، أو مشاهدة محتوى رقمي، أو حتى متابعة إعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تقف خلف الشاشة خوارزميات ذكية تقترح، وتوجه، وأحيانًا تؤثر في القرار دون أن يشعر المستخدم بذلك التأثير بشكل مباشر. وفي هذا السياق، يبرز سؤال جوهري يستحق التأمل: هل يثق المستهلك العربي فعلًا في توصيات الذكاء الاصطناعي، أم أنه يتبعها بدافع الراحة وتقليل الجهد أكثر من كونه اختيارًا واعيًا؟

تعتمد أنظمة التوصية الذكية على تحليل كميات هائلة من البيانات المتعلقة بسلوك المستخدم، مثل عمليات البحث السابقة، وأنماط الشراء، ومدة التفاعل مع المحتوى، إضافة إلى مقارنته بسلوك مستخدمين آخرين متشابهين. ومن خلال تقنيات التعلم الآلي، تصبح هذه الأنظمة أكثر قدرة على التنبؤ باهتمامات المستهلك مع مرور الوقت، ما يجعل توصياتها تبدو دقيقة ومقنعة. غير أن هذه الدقة التقنية لا تعني بالضرورة وجود ثقة حقيقية من جانب المستهلك، إذ قد يكون الامتثال للتوصية نابعًا من الاعتياد أو من الرغبة في اختصار الوقت، لا من اقتناع كامل بعدالة النظام أو موضوعيته.

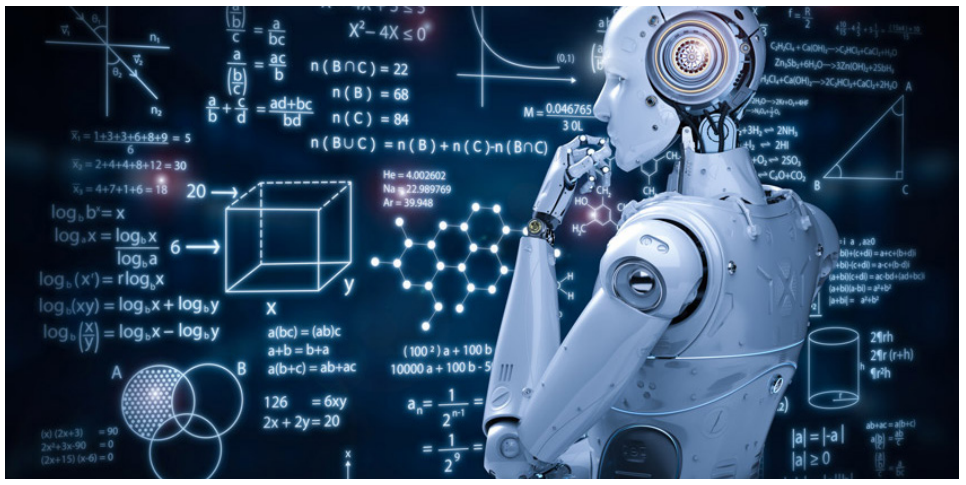

في الواقع، يخلط كثير من المستهلكين بين مفهوم الثقة والاعتماد. فالثقة تعني إدراكًا واعيًا بأن النظام يعمل بشفافية ويخدم مصلحة المستخدم، بينما يشير الاعتماد إلى اتباع التوصية بشكل تلقائي دون فحص أو مقارنة. وفي السياق العربي، يبدو أن الاعتماد السلوكي على توصيات الذكاء الاصطناعي آخذ في التزايد، مدفوعًا بالإحساس بكفاءة التكنولوجيا ورغبة الأفراد في تقليل العبء الذهني المصاحب لعملية الاختيار، خاصة في ظل وفرة البدائل وتشبع الأسواق الرقمية.

غير أن هذه العلاقة لا تخلو من القلق، إذ تمثل الخصوصية أحد أبرز التحديات التي تؤثر في مستوى الثقة في الذكاء الاصطناعي. فكلما شعر المستهلك بأن النظام يعرف عنه تفاصيل أكثر مما يتوقع أو يرغب، تحولت التوصية من أداة مساعدة إلى مصدر توجس. وفي المجتمعات العربية، حيث تتزايد الحساسية تجاه استخدام البيانات الشخصية، يصبح التوازن بين التخصيص الذكي وحماية الخصوصية عاملًا حاسمًا في تشكيل موقف المستهلك من هذه التقنيات.

كما تلعب الخصوصية الثقافية دورًا مهمًا في تفسير العلاقة بين المستهلك العربي والذكاء الاصطناعي. فالتأثير الاجتماعي، ومستوى الوعي الرقمي، والفروق العمرية والتعليمية، جميعها عوامل تسهم في تشكيل درجة الثقة أو الشك تجاه التوصيات الذكية. فبينما يتعامل بعض المستخدمين مع الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة متقدمة تساعدهم على اتخاذ قرارات أفضل، ينظر إليه آخرون باعتباره كيانًا غامضًا يوجه سلوكهم دون رقابة واضحة.

وفي المحصلة، لا يمكن اختزال موقف المستهلك العربي في ثقة مطلقة أو رفض كامل لتوصيات الذكاء الاصطناعي، بل نحن أمام علاقة مركبة تتأرجح بين الإعجاب بالكفاءة، والقلق من فقدان السيطرة، والرغبة في تجربة أساليب جديدة للاستهلاك. ومع تزايد حضور الذكاء الاصطناعي في التسويق الرقمي، تصبح مسؤولية الشركات والمنصات أكبر في بناء ثقة قائمة على الشفافية والاحترام، لا على الاستغلال أو التلاعب الخفي. فالنجاح الحقيقي لهذه التقنيات لا يقاس بقدرتها على التنبؤ بما نريد فقط، بل بقدرتها على دعم قرار المستهلك دون أن تنتزع منه حق الاختيار الواعي.

حديثو المنصب... القيادة اللاواعية.

د. إنعام عوض
كاتبة سعودية

المنصب ليس جوهر السلطة، بل اختبار لقيادة الوعي.

فلا يعتبر الارتفاع الوظيفي مكافأة نهائية، بل انتقال إلى مسؤولية أدق وأثقل وأكثر كشفًا لجوهر الإنسان.

وكما يُعرف في الموروث الاجتماعي مصطلح (حديث النعمة) للدلالة على من لم تهذّب التجربة سلوكه بعد الامتلاك يظهر في بيئات العمل نموذجٌ موازٍ يمكن تسميته (حديث المنصب) ذلك الذي يسبق موقعه نضجه وتعلو صلاحياته قبل أن يعلو وعيه.

حديثو المنصب لا يُعرَفون من مسمياتهم الوظيفية، بل من تغيّر لهجتهم وضيق صدورهم وتحول الحوار لديهم إلى أوامر والتكليف إلى تصفية حسابات، يظنون أن الحزم ارتفاع في الصوت وأن الإدارة اختصار للمسافة بينهم وبين الآخرين وأن الاحترام يُنتزع بالقوة لا يُكسب بالحضور.

المفارقة أن المنصب حين يُمنح لمن لم يُهيئه داخليًا لا يُظهر القوة، بل يكشف الهشاشة، فالناضج يتسع كلما ارتقى وحديث المنصب يضيق كلما علا، وفي المقابل يظل القائد الحقيقي مهما علا موقعه قريبًا في إنسانيته واضحًا في عدله ثابتًا في قيمه.

لا يتغير لأن الكرسي تغيّر ولا يرى المنصب امتيازًا شخصيًا بل أمانة زمنية تُقاس بمقدار الأثر لا بطول البقاء.

إن أخطر ما في (حداثة المنصب) أنها قد تُفسد بيئة العمل أكثر مما تُفسد الأفراد لأنها تنشر الخوف بدل الثقة والاحتراز بدل المبادرة والتصنع بدل الصدق، وعندها لا يخسر الموظفون فقط، بل تخسر المؤسسة روحها، كما أن النعمة لا تكتمل إلا بالشكر فإن المنصب لا يكتمل إلا بالحكمة، ومن لم يتعلم أن يقود نفسه قبل غيره سيظل مهما علا لقبه حديث منصب يحتاج إلى تجربة تُعيده إلى المعنى الحقيقي للقيادة.

فوز المملكة برئاسة الإنتوساي تتويج للثقة الدولية

د. هدى أحمد عبد رب النبي
قسم إدارة الاعمال بالكليات

شكّل فوز المملكة العربية السعودية برئاسة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)، خلال أعمال الجمعية العمومية المنعقدة في مدينة شرم الشيخ، حدثًا مفصليًا في تاريخ العمل الرقابي الدولي، عكس إجماعًا دوليًا وثقة راسخة في أهلية المملكة لقيادة منظومة رقابية عالمية تتطلب أعلى درجات الكفاءة والحكمة المؤسسية. تُعدّ المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي – INTOSAI) الإطار العالمي الأبرز للعمل الرقابي الحكومي، إذ تأسست عام ١٩٥٣م لتكون منصة دولية جامعة تُعنى بتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، وتطوير المعايير المهنية، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وحسن إدارة المال العام. وتضم الإنتوساي في عضويتها أكثر من ١٩٠ جهازًا رقابيًا من مختلف دول العالم، وتتخذ من فيينا بالنمسا مقرًا دائمًا لأمانتها العامة، ما يجعلها مرجعًا دوليًا مؤثرًا في توجيه مسار الرقابة المالية والمحاسبية على المستوى العالمي.

وقد أسهمت الإنتوساي إسهامًا نوعيًا في الارتقاء بالعمل الرقابي من خلال تطوير وإصدار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs)، التي غدت مرجعًا عالميًا راسخًا في تقويم الأداء المالي والإداري للقطاع العام. كما قادت المنظمة توجهًا متقدمًا نحو الابتكار والتحول الرقمي، استجابةً للتحولات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية، وتعزيزًا لكفاءة إدارة الموارد العامة ودعمًا لأجندة التنمية المستدامة.

ويُعد تولي المملكة رئاسة الإنتوساي اعترافًا دوليًا بدورها الفاعل في دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، وإسهاماتها الملموسة في تطوير العمل الرقابي على المستويين الإقليمي والدولي، ولا سيما في مجالات بناء القدرات، وتبادل الخبرات، ودعم الابتكار والتحول الرقمي في أعمال الرقابة. كما يمنح هذا الدور القيادي المملكة فرصة الإسهام المباشر في رسم التوجهات الاستراتيجية للإنتوساي، وتوجيه أجندة العمل الرقابي العالمي بما يواكب التحديات الاقتصادية والإدارية المتسارعة، وداعمًا رئيسًا لبناء القدرات وتعزيز التعاون المهني العابر للحدود.

ويأتي هذا الإنجاز متسقًا مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي جعلت من الحوكمة الرشيدة، وكفاءة الإنفاق العام، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ركائز أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة. ومن ثمّ، فإن رئاسة المملكة للإنتوساي تمثل تتويجًا لمسار إصلاحي متكامل، وخطوة استراتيجية تعزز مكانة المملكة الدولية، وتؤكد دورها الريادي في قيادة العمل الرقابي العالمي، وحماية المال العام، وبناء مستقبل أكثر نزاهة واستدامة

وتتجلى الآثار الكبرى لهذا الفوز في تعزيز الحضور الدولي للمملكة، وترسيخ موقعها شريكًا رئيسًا في صياغة السياسات والمعايير الرقابية العالمية، إضافة إلى تمكينها من نقل تجاربها الإصلاحية الناجحة إلى الدول الأعضاء، بما يعزز التكامل والتعاون بين الأجهزة الرقابية، ويرفع من كفاءة إدارة الموارد العامة على مستوى العالم. كما يسهم هذا المنصب في دعم الدور الرقابي للأجهزة العليا للرقابة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية في القطاع العام.

وفي عالم تتشابك فيه التحديات وتتسارع فيه التحولات، تبرز الإنتوساي – بقيادة المملكة – كقوة دولية مؤثرة في ترسيخ الحوكمة الرشيدة، وحماية المال العام، وتمكين الأجهزة الرقابية من أداء رسالتها بكفاءة واقتدار. وهو ما يجعل هذا الفوز علامة فارقة في التاريخ الرقابي الدولي، وإعلانًا عن مرحلة جديدة عنوانها القيادة المسؤولة، والشراكة الفاعلة، والابتكار المؤسسي.

يُعتبر فوز المملكة العربية السعودية برئاسة الإنتوساي إنجازًا دوليًا رفيع المستوى، يعكس المكانة المتقدمة التي بلغتها المملكة في منظومة الحوكمة والرقابة المالية، ويجسد الثقة الكبيرة التي تحظى بها لدى المجتمع الرقابي الدولي. ولم يكن هذا الفوز وليد لحظة، بل جاء نتيجة مسيرة متراكمة من التطوير المؤسسي، وتحديث الأنظمة الرقابية، وتبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما أسهم في تعزيز كفاءة الأداء الرقابي وحماية المال العام.

من كنوز المكتبة

الذكاء الاصطناعي وتأثيره على العدالة «الروبوت قاضياً ومحامياً»

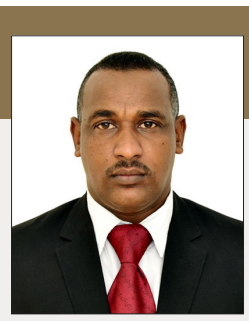

د. منصور احمد عثمان
أمين مكتبة الكليات
ومشرف مركز مصادر التعلم

كتاب «الذكاء الاصطناعي وتأثيره على العدالة الروبوت قاضيا ومحاميا»، لمؤلفه كريم السيد مصطفى الذي صدر حديثا هو ضمن الكتب المضافة مؤخراً إلى مكتبة كليات الشرق العربي.

ولأهمية هذا الكتاب، وقيمته العلمية والمعرفية، أحببت أن أسلط عليه الضوء خلال هذه السطور:

تعد الروبوتات ذات أهمية عظيمة في العصر الحديث، حيث أنها تساهم في تحسين الإنتاجية، وزيادة الدقة، علاوة على العمل في بيئات خطرة وتقديم الدعم في شتى المجالات، ومن المتوقع خلال السنوات المقبلة أن تصبح الروبوتات من لوازم الحياة اليومية للمجتمع البشري، من خلال زيادة الإنتاج، الدقة وتحسين الجودة، العمل في البيئات الخطرة، تحسين السلامة، توفير الوقت والجهد، المساهمة في التغلب على التحديات العالمية، التفاعل الاجتماعي، التطور المستمر، وأن تسهم في تقديم الدعم في مختلف المجالات: مجال التصنيع، الصحي، الأمني، الفضاء والاستكشافات، التعليم، الزراعة، الخدمات اللوجستية، العدالة الجنائية.

فالروبوت سوف تحاكي الذكاء البشري لأحداث آثار معينة من خلال اتخاذ إجراءات بطريقة مستقلة عن الإنسان الطبيعي.

واعتماداً على مجموعة من الوسائل المادية الملموسة، الأمر الذي سوف يجعل تصرفات الروبوتات محل تساؤلات قانونية حول الشخصية القانونية والمركز القانوني للروبوتات، وذلك لأن من أهم الإشكاليات القانونية الخاصة بتقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات، هي تلك التي تتعلق بمدى تمتعها بالشخصية القانونية، فقد قصدت ببعض التشريع ـ منح الشخصية القانونية ـ على الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري.

الواقع الحالي أن الأعمال التي يقوم بها الروبوت هي التي تمحنه الشخصية القانونية، فالأعمال المنزلية والأعمال الخطرة والأعمال في المواقع المختلفة لا تمنحه الشخصية القانونية وذلك لأن تلك الأعمال لا تحدث أي أثر قانوني بعكس الأعمال المنزلية والأعمال الخطرة.

بعكس الأعمال الأخرى التي تقوم بها الروبوتات وتحدث آثاراً قانونية معينة مثل عمل الروبوت الطبي والروبوت القاضي والروبوت المحامي، فهنا يكون للروبوت الشخصية القانونية مع وضع قانوني له حيث تطبق عليه القواعد القانونية الموجودة في عمله فعند عمل الروبوت محامياً مثلاً لابد من الالتزام بما جاء في القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن وكذلك الحال عند قيام الروبوت بإجراء العمليات الجراحية.

إن ظهور الروبوتات وانتشارها بشكل واسع على جميع الأصعدة، يجعلنا نبحث عن إجابة لتساؤلات مطروحة:

هل للروبوتات شخصية مثل الشخص الطبيعي أو الاعتباري، والاجابة على هذا السؤال لابد لنا من استعراض موقف التشريعات والاتفاقيات الدولية حول مسألة ـ مدى تمتع الروبوت بالشخصية القانونية ـ فقد أقرت العديد من الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية بطريقة غير مباشرة بخصائص ودور الروبوت أو الأنسنة والذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، لكنها لم تتضمن معالجة شاملة للجوانب المختلفة المتعلقة به، حيث أنها تعاملت معه بنفس الطريقة باعتباره ينتمي لمجموعة واحدة دون التمييز بينها تبعاً لدرجة تطورها واستقلاليتها، كما خلطت بين مفهومي الاستقلالية والأتمتة لهذه البرامج، حيث اعتبر أعمال تلك الروبوتات امتداداً لمستخدميها.

وعلى الصعيد الدولي، فإن القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية لم يتحدث صراحة عن الروبوتات أو الذكاء الاصطناعي، وإنما أشار إلى رسائل البيانات التي يتم انشاؤها أوتوماتيكياً بواسطة أجهزة الكمبيوتر دون تدخل بشري.

كما تحدثت اتفاقية الأمم المتحدة عن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية إلى الأفعال التي تقوم بها نظم المعلومات أي الوكلاء الإلكترونيون.

ولهذا يعد اكساب الروبوت الشخصية القانونية ـ أمراً مهماً للغاية ـ، لاسيما اكتساب الحقوق المالية وتحمل الالتزامات والتعويض عن الأضرار حال حدوثها عند استخدام الروبوتات، لأنه ومع اكتساب الروبوت الشخصية القانونية ـ يصبح له ذمة مالية مستقلة ـ ، كذلك يصبح من السهل تحديد المسؤولية بشكل واضح، مع تحملها بالالتزامات وتفعيل القواعد القانونية عليها وعلى الأعمال التي تقوم بها.

إن قدرة الروبوت على العمل القضائي تعتبر مسائل افتراضية حتى حدوثها، ففي أول الأمر لم يخطر في بال البشر أنه سيصبح جسم آلي، يحاكي الجسم البشري، ويحل محله في جميع التصرفات والأفعال والحركات، بل وفي التفاعل مع البشر بنفس ذات تفاعلهم من بعضهم البعض مثل انفعالات الفرح والحزن وغيرها من الانفعالات الطبيعية للبشر، قيام الروبوتات الذكية بالعمل القضائي بات موجوداً الآن، وأصبحت محل اهتمام من جانب العلماء والباحثين والدراسين في هذا المجال.

قدرت الروبوتات الذكية على العمل القضائي بشكل يشبه ويحاكي ما يقوم البشر، بات أمراً مطروحاً، ولهذا يطرح التساؤل الآخر: هل تستطيع الروبوتات القيام بعمل القاضي من حضور جلسات والاستماع للمرافعات وإصدار الأحكام القضائية وغيرها؟

نفس الأمر والسؤال ينطبق على المحامي فهل يستطيع الروبوت القيام بعمل المحامي كاملة؟

وفي ظل تحول العديد من محاكم الدول إلى تبني التكنولوجيا الحديثة في العديد من إجراءاتها بات تصور وجود «قاضي آلي» قريب جداً، لكن هناك الكثير من العقبات التي قد تواجه عمل الانسان كقاضي في مثل هذه الحالات.

وهناك طرح يدعو إلى أن يكون للإنسان دوره في تحريك الروبوت بدلاً من أن يخضع لها، ولما كان ذلك أصبح ـ لابد من الحديث ـ عن تصور تطبيق «القاضي الروبوت» في أروقة المحاكم وأمام المتقاضين، وكيف سيتم صنع القرار القضائي في عهد الخوارزميات، وهل يمكن للألة المبرمجة أن تحل محل القاضي وتتوافق مع معايير السلوك الأخلاقي والقانوني التي تفرضها طبيعة العمل العدلي؟ أي هل حينما يحل القاضي الآلي محل القاضي الطبيعي يستطيع إصدار أحكام مثله مثل البشر وأن تتوافق تلك الأحكام مع السلوك الأخلاقي والقانوني، وهل تستطيع الآلة عندما تحل محل الإنسان أن تحضر الجلسات بنفس حضور الشخص الطبيعي وتقوم بما يقوم به من تحقيق وسماع مرافعات وسماع شهود وإصدار الأحكام وغيرها من الاعمال التي يقوم بها القاضي.

لابد من توافر الشروط الجسدية المطلوبة للعمل القضائي مثل الحركة والسمع والبصر والنطق في الروبوت للقيام بعمل القاضي والحلول محله، فضلاً عن معرفته والإلمام بالنواحي الفنية والقانونية المتعلقة بالجلسات، ولما كان العمل القضائي أمراً مهماً، يلجا إليه الخصوم لطلب الفصل في دعاويهم، والحكم بينهم، ودرء الظلم عنهم، وحفظ حقوقهم، كان لابد كما ذكرنا من توافر شروط يؤدي فقدها أو وجود ثغرة في الروبوت إلى عدم تحقق المقصد من ذهاب الأفراد الى مجالس القضاء.

وبناء على ذلك، فنحن نرى إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوت الذكية كمساعد للقاضي البشري، عن طريق تقديم الدعم للقضاء في اتخاذ قرارات اكثر دقة دون الحلول بديلاً عن القاضي تماماً.

كذلك يمكن أن يستخدم الروبوت الآلي كأداة مساعدة في تحليل البيانات والتنبؤ بالإحكام، علاوة على تقديم المشورات القانونية.

وفي الختام نجد أن هذا الكتاب الرائع يطرح العديد من التساؤلات حول هذه التحولات المهمة والجوهرية التي يواجهها قطاع مهم مثل القضاء في استفادته من التقنية الحديثة، لكونها بلاشك تقنية المستقبل، بل هي المستقبل بعينه.

ويمكن للباحثين والمهتمين، والطلاب والدارسين الاستفادة من هذا الكتاب وما فيه من طرح يواكب المرحلة الحالية التي يعيشها الإنسان في مواجهته للذكاء الصناعي الذي يغزو عالمنا وبقوة شديدة وسوف يكون شريكاً فاعلاً في حياتنا وفي أعمالنا.

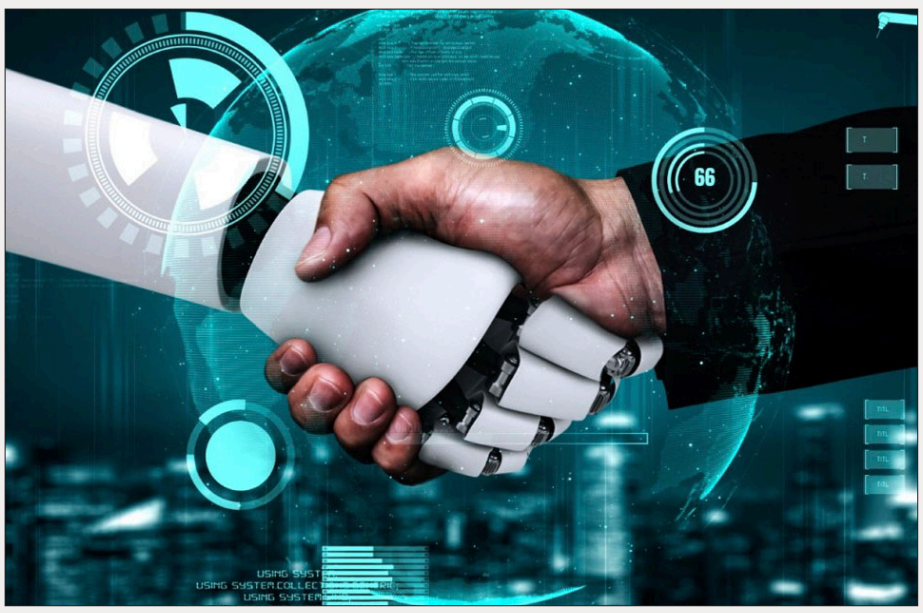

د. حسيني يشارك في ملتقى «مهنتي» لذوي الإعاقة

شارك الدكتور محمد عبده حسيني، رئيس قسم التربية الخاصة، في ملتقى «مهنتي» للأشخاص ذوي الإعاقة في نسخته الثالثة، الذي استضافته غرفة الرياض، ونظمته مؤسسة «سعي» لتأهيل وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز اندماجهم المهني في سوق العمل.

وجاءت مشاركة الدكتور محمد عبده حسيني انطلاقًا من خبرته الأكاديمية والمهنية في مجال التربية الخاصة والتمكين المهني، إلى جانب إسهاماته المتواصلة في المبادرات العلمية والمجتمعية ذات الصلة بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

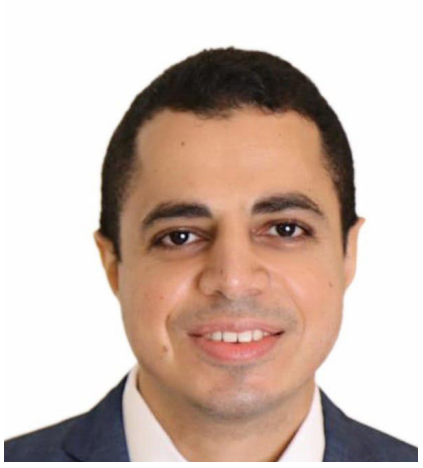

وأدار خلال الملتقى جلسة حوارية بعنوان «من التأهيل إلى التمكين: رحلة مشتركة بين مؤسسة سعي وكليات جلاسكو باسكتلندا»، تناولت آليات الانتقال من برامج التأهيل إلى التمكين الفعلي في سوق العمل، وسلطت الضوء على أهمية الشراكات المحلية والدولية في تطوير برامج التدريب والتوظيف الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يسهم في رفع كفاءة المخرجات وتحقيق استدامة الفرص المهنية.

وشهدت الجلسة مشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين في المجال، واتسمت بتفاعل لافت ونقاشات ثرية حول أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في التأهيل والتمكين المهني للأشخاص ذوي الإعاقة.

د. الخرماني ينضم لهيئة المراجعين في مجلة دولية

سجّلت مجلة الابتكار في الإدارة والأعمال (JOMBINOV) انضمام الدكتور المهندس عبدالله بن عطية الخرماني إلى هيئة المراجعين العلميين بالمجلة، وذلك تقديرًا لخبراته في مجال الإدارة والابتكار.

وأوضحت المجلة أن اختيار الدكتور الخرماني يأتي ضمن خطتها لتوسيع قاعدة الخبراء المحكمين، وأنه سيبدأ مهامه في مراجعة الأبحاث ابتداءً من الإصدارات القادمة.

ويعد انضمام الدكتور الخرماني دعمًا لحضور الكفاءات السعودية في مجال التحكيم العلمي الدولي، وتعزيزًا لدوره المتنامي في تطوير جودة النشر الأكاديمي.

وتجد الإشارة إلى أن مشاركة الخرماني تعتبر ثاني مشاركة محكما للأوراق العلمية في مجلة علمية.

والدكتور الخرماني من الكفاءات العلمية

الوطنية المتميزة، والذي له مساهمات أكاديمية متعددة، وهو إضافة مهمة فيهذا الجانب.

بحضور قيادات تعليمية.. د. أسماء عتيق في اليوم الدولي للتعليم

شاركت سعادة الدكتورة أسماء بنت محمد بن عتيق، وكيلة كلية الدراسات التطبيقية، يرافقها عدد من طالبات قسم الطفولة المبكرة، في فعاليات اليوم الدولي للتعليم الذي نظمته الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض ممثلة في الشؤون التعليمية، تحت عنوان: «مرتكزات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة»، وذلك بحضور قيادات تعليمية ومشرفات وتربويات ومهتمين بالشأن التعليمي.

وأعربت الدكتورة أسماء بنت محمد بن عتيق عن اعتزازها بالمشاركة في هذه المناسبة النوعية، مشيدةً بحسن التنظيم وتنوع محاور الفعاليات التي شملت ورش عمل متخصصة ومعرضًا تعليميًا مصاحبًا استعرض مبادرات وتجارب ملهمة في مجال الطفولة المبكرة.

وأكدت أن العناية بمرتكزات التعليم في هذه المرحلة تمثل استثمارًا حقيقيًا في مستقبل الأجيال، وتسهم في رفع جودة المخرجات التعليمية، وتعزيز الممارسات التربوية وفق أسس علمية حديثة تراعي احتياجات الطفل النمائية والمعرفية.

كما تجولت الدكتورة عتيق برفقة الطالبات في المعرض المصاحب، واطلعن على أركان قدمت نماذج تطبيقية وتجارب تعليمية مبتكرة، مثمنةً الجهود المبذولة في إبراز أفضل الممارسات وتوظيف الاستراتيجيات الحديثة لتنمية مهارات الأطفال وتعزيز قيمهم وسلوكياتهم الإيجابية.

خال د. البندري إلى رحمة الله

فجعت الدكتورة البندري الرشود، وكيـــلة كلية الدراسات العليا بوفاة خالها.

وتتقدم صحيفة إشراقة بخالص العزاء والمواساة إلى الدكتوره البندري بخالص العزاء والمواساة.

سآلين الله العلي القدير أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

خالة المغيصيب إلى رحمة الله

فجعت مدير إدارة شؤون الطلاب، مها بنت عبدالله بن مغيصيب، بوفاة خالتها، رحمها الله رحمة الأبرار.

وتتقدم صحيفة إشراقة بخالص العزاء والمواساة إلى الأستاذة مها في وفاة خالتها.

سآلين الله العلي القدير أن يتغمّد الفقيدة بواسع رحمته غفرانه، ويسكنها فسيح جناته، ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

وفاة والدة زوجة د. الغامدي

انتقلت إلى رحمة الله تعالى والدة زوجة الدكتور البراء الغامدي مدير إدارة شؤون الخريجين، رحمها الله رحمة الأبرار.

وتتقدم صحيفة إشراقة إلى الدكتور البراء بخالص العزاء والمواساة، وإلى ذوي الفقيدة وعائلتها الكريمة.

سآلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيدة بواسع مغفرته ورضوانه، وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.

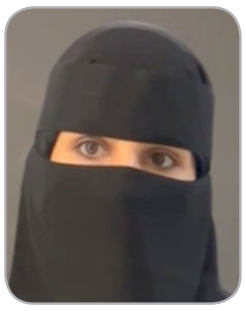

نفلاء بنت علي القاضي
خريجة الكليات

البيئة التعليمية في رمضان

يُعد شهر رمضان المبارك مرحلة زمنية ذات خصوصية دينية ونفسية واجتماعية، تنعكس آثارها بشكل مباشر على المنظومة التعليمية، سواء على الطلاب أو المعلمين.

إن التغيرات الفسيولوجية المرتبطة بالصيام وتبدّل أوقات النوم والاستيقاظ إلى جانب هذه الالتزامات تفرض واقعًا مختلفًا يستوجب إعادة النظر في آليات تنظيم اليوم الدراسي بما يحقق التوازن بين متطلبات التعليم وقدرات الطلاب والمعلمين.

ويُلاحظ خلال الدوام الدراسي في رمضان ظهور مظاهر إرهاق جسدي وذهني، تؤدي إلى انخفاض مستوى التركيز والتفاعل داخل الصف كما تؤثر على النشاط البدني خصوصًا في الفترات المتأخرة من اليوم الدراسي

وهنا تبرز أهمية إعادة تنظيم جدول الحصص خلال شهر رمضان، إذ يُعد تقليص زمن الحصة إلى خمس وثلاثين دقيقة خيارًا مناسبًا يسهم في الحفاظ على تركيز الطالب ويُمكّن المعلم من تقديم المحتوى التعليمي بصورة أكثر فاعلية

وهذا الشهر يفرض تغيير روتين اليوم الدراسي بشكل عام حتى على مستوى الاستراتيجيات المطبقة أثناء التدريس والواجبات المنزلية، فإن البقاء على نفس الكم المعتاد خلال رمضان قد يُشكل ضغطًا إضافيًا على الطالب، فإن تخفيفها والتركيز على الواجبات المرتبطة بالأهداف الأساسية للمادة يُعد خيارًا تربويًا وإنسانيًا، حتى نضمن استمرارية التعلم والحفاظ على دافعية الطالب.

وتُعد بعض الأنشطة اللاصفية استنزافًا لطاقة الطلاب والمعلمين في هذا الشهر الكريم، خاصة إذا كانت تتطلب جهدًا بدنيًا أو ذهنيًا عاليًا؛ لذا يُفضّل تقليص هذه الأنشطة، أو إيقافها مؤقتًا، أو إعادة تفعيلها بأساليب بسيطة وخفيفة تتناسب مع روحانية الشهر الكريم، على أن تكون مرنة وغير إلزامية.

ولا يمكن إغفال العبء الذي يحمله عمود العملية التعليمية (المعلم)، إذ إنه في هذه الفترة أحوج إلى الدعم والمساندة أكثر من حاجته للتدريب والتطوير. وعليه، يُفضّل تأجيل كل ما يتعلق بتطوير الأداء إلى ما بعد شهر رمضان، وفي حال استدعت الحاجة إلى تقييم الأداء خلال هذه الفترة، فلا بد أن يراعي طبيعة الظروف الصحية والنفسية المصاحبة للصيام.

ختامًا، إن الأخذ بخصوصية شهر رمضان عند تنظيم الدوام المدرسي لا يتعارض مع جودة التعليم، بل يعززها

فعندما يُبنى الدوام المدرسي في رمضان على أسس واقعية وإنسانية، تتحقق بيئة تعليمية أكثر استقرارًا، ويُضمن استمرار العطاء بروح عالية تتفق مع رسالة التعليم وأهدافه

برعاية السلمان:

كليات الشرق العربي تطلق حملة للتبرع بالدم

إشراقة – خاص

تحت رعاية نائب رئيس مجلس الأمناء الأستاذ الدكتور عبد الله بن سلمان السلمان، نفذت كليات الشرق العربي حملة «اقتداء وعطاء» للتبرع بالدم وذلك بمشاركة واسعة من منسوبي الكليات وطلبتها، واستمرت الحملة لمدة يومين متتاليين.

وتأتي هذه الحملة في إطار التزام كليات الشرق العربي بدورها في المسؤولية المجتمعية، وحرصها على تعزيز ثقافة العمل التطوعي وترسيخ قيم العطاء الإنساني، بما يسهم في دعم بنوك الدم وتلبية الاحتياجات الصحية للمجتمع.

وأكد القائمون على الحملة أن المبادرة تعكس وعي الكليات بأهمية التكامل بين الدور الأكاديمي والبعد الإنساني، وتشجع أفراد المجتمع الجامعي على الإسهام الفاعل في المبادرات الوطنية ذات الأثر الصحي والاجتماعي.

كلية الحقوق واتفاقية تعاون مع مركز هيئة المحامين

مندوب إشراقة

وقعت كلية الشرق العربي للحقوق اتفاقية تعاون مع مركز هيئة المحامين للتسوية والتحكيم.

وتأتي هذه الاتفاقية التي وقعها من طرف الكليات عميد كلية الحقوق الدكتور خالد العمير، ضمن الشراكات العديدة التي نفذتها الكلية مع جهات حكومية وأهلية ذات علاقة والتي تهدف إلى تهيئة طلاب الكلية لسوق العمل من خلال التطبيق العملي في الميدان.

إلى جانب العوائد التي يحظى بها الطرفين خلف هذه الشراكات والتي على رأسها الجانب الأكاديمي والبحث العلمي الذي توفره الكليات لتلك الجهات.

د. فيصل بن الفديع الشريف
عضو هيئة التدريس

تكاثرت الضباء على خراش

كان أجدادنا يديرون شؤونهم بقدر كبير من البساطة لأن البيئة نفسها كانت أبسط؛ مصادر أقل، خيارات أقل، ومسارات عمل محدودة تُفهم بالخبرة والمشاهدة. لم تكن هناك منهجيات ولا استراتيجيات بالاسم، لكن كانت هناك مبادئ فطرية تُشبه جوهر الإدارة في وضوح المقصد، وتقسيم العمل، ومسؤولية محددة ومعروفة، ومحاسبة مباشرة.

المفارقة أن كثرة الأدوات اليوم لا تعني بالضرورة كثرة الإنجاز؛ بل قد تعني ضياع الانتباه. (تكاثرت الضباء على خراش، فما يدري خراش ما يصيد) ليست بيتاً من الشعر فقط، بل وصف إداري دقيق؛ حين تتكاثر البدائل، يتحول الاختيار نفسه إلى عبء، ويتراجع العمل لصالح المقارنة والتجريب المتكرر.

الواقع المعاصر يؤكد ذلك بلغة الأرقام، وفي دراسات كبرى للمشاريع تشير إلى أن الأداء العام للمشاريع ما يزال متوسطاً؛ ففي تقرير لمعهد إدارة المشاريع PMI بلغ متوسط معدل أداء المشاريع ٧٣,٨٪، بما يعني أن جزءاً غير قليل من المشاريع لا يحقق المستوى المخطط من الأهداف أو الوقت أو التكلفة.

وفي المشاريع العملاقة تحديداً تتضخم المشكلة؛ إذ يشير تقرير لماكنزي إلى أن ٩ من كل ١٠ مشاريع بنية تحتية عملاقة تعاني تجاوزات تكلفة بمتوسط يقارب ٧٠٪ عن الميزانية الأصلية، وأن ٦١٪ تتجاوز الجدول الزمني الأصلي. المشكلة ليست في نقص "المنهجية" بقدر ما هي تضخم التعقيد وتشتت القرار بين قوالب كثيرة.

هل الحل أن نرمي كل شيء ونعمل بعفوية كاملة؟ ليس تماماً.

الفكرة الأقرب لنهج الأجداد هي العودة للمبادئ لا للأسماء؛ ابدأ بهدف واحد مكتوب بوضوح، ثم اسأل ما الذي إن تحقق يثبت أننا نجحنا؟ وما القيدان الأكثر تأثيراً:

الوقت أم التكلفة أم الجودة؟

بعدها حوّل المشروع إلى خطوات قليلة مفهومة، واجعل القياس بسيطاً ومباشراً، وقلّل عدد الاجتماعات والوثائق إلى الحد الذي يخدم القرار فقط، لا الذي يخدم الشكل. وعوضاً عن مطاردة منهجيات كثيرة، اختر إطاراً واحداً خفيفاً وطبّقه بانضباط، لأن الانضباط أهم من الزينة.

أما المستقبل فسيزيد فيه الضجيج لا محالة، خصوصاً مع أدوات الذكاء الاصطناعي التي يستخدمها ٧٥٪ من طالبي المعرفة عالمياً بحسب تقرير مايكروسوفت، وهو ما يعني تسارعاً أكبر في تدفق المعلومات والقرارات. لذلك ستصبح البساطة الواعية ميزة تنافسية؛ أن تعرف ما تتجاهله بقدر ما تعرف ما تستخدمه. البساطة ليست رفضاً للتقنية، بل هي اختيارٌ حازم لما يخدم الهدف، وتركٌ شجاع لما سواه.

النشرق العربي
إشراقة

المشرف العام
أ.د.عبدالله بن محمد الفيصل

نائب المشرف العام
أ.د. سعيد بن تركي المله

مستشار التحرير
محمد بن عبدالله الفيصل

رئيس التحرير:
د. خالد محمد الخضري

مساعد رئيس التحرير
أحمد بن محمد السعدي

مدير التحرير:
بندر بن محمد الذرحاني

التصوير
إبراهيم على الطلاسي
أثير بنت سعيد القحطاني

الإخراج الصحفي
أحمد إبراهيم الخولي

التدقيق اللغوي
أ. ليلى الفيصل

مسؤولة الشؤون الثقافية
أ. وفاء عمر بن صديق

المحررون
د. ماجدة مصطفى عبدالرازق
غادة بخش
أمل الحربي

عنوان المراسلة
كليات الشرق العربي

بريد إلكتروني:
ishraqah@arabeast.edu.sa

هاتف: 920003015